منظمـــة الصحـــة العالميـــة

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
جنيف، ٢١-٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤

A/FCTC/IGWG/1/8
١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

مسودة تقرير الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي

مقدمة

١- في أيار/ مايو ٢٠٠٣، أنشأت جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون بموجب القرار ج ص ع٥٦-١، فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية للنظر في عدد من القضايا المنصوص عليها في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وإعداد مقترحات بخصوصها. وسوف يُقدم الفريق العامل التوصيات والمقترحات كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الأولى.

٢- وبمشاركة ١٢٩ دولة عضواً، ومنظمة واحدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، اجتمع الفريق العامل في جنيف، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وقد تضمن جدول أعماله، ووفقاً للفقرة ٧ من القرار ج ص ع ٥٦-١، مسودة النظام الداخلي ومسودة النظام المالي لمؤتمر الأطراف، ومسودة ميزانية للمدة المالية الأولى، ومصادر وآليات الدعم المحتملة، وخيارات تعيين الأمانة الدائمة وترتيبات سير عملها.

٣- وقد أعدت الأمانة المؤقتة التي وفرت المنظمة خدماتها، وفقاً للمادة ٢٤ من الاتفاقية الإطارية، تقريراً عن أعمال الدورة الأولى للفريق العامل لخصت فيه المناقشات التي دارت بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

٤- ويبين الملحق الأول المرفق بهذا التقرير مسودة النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف بما في ذلك المعايير المنطبقة على مشاركة المراقبين؛ والتعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء المشاركة ومنظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي بالبنط الأسود.

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح أعمال الدورة

٥- افتتح الأمين الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي.

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

٦- انتخب السيد لويز فيليب دي سيكاس كوريا (البرازيل) رئيساً للدورة بتوافق الآراء.

٧- وبتوافق الآراء أيضا أُنتخب نواب الرئيس، بواقع شخص واحد من كل إقليم من أقاليم المنظمة، يمثلون جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، وهم أعضاء مكتب الاجتماع. (انظر الملحق ٢).

البند ٣ من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/1 Rev.1)

٨- أُقرّ جدول الأعمال.

٩- وبناءً على اقتراح الرئيس تقرّر تقسيم بنود جدول الأعمال إلى مجموعتين: ذلك أن البندين ٦ و١٠ لهما طابع إجرائي أما البنود ٧ و٨ و٩ فهي ذات طابع مالي، ورتبت المناقشات حول هاتين المجموعتين. ووافق الفريق على هذه الطريقة على نحو ما وردت في برنامج العمل الإرشادي.

البد ٤ من جدول الأعمال: أنشطة الأمانة منذ اعتماد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/2)

١٠- انصبّ التركيز، طوال المناقشات، على عدة نقاط هي: ضرورة أن تدعم المنظمة الاستقصاءات الوطنية أو الإقليمية كي تضع قاعدة القرائن لاستراتيجيات فعالة لمكافحة التبغ؛ ووجوب التحديد الواضح للموارد المالية والبشرية وغيرها مما يلزم لتلك البرامج؛ وضرورة إجراء المزيد من البحوث لتحديد وبائيات تعاطي التبغ، والأثر الاقتصادي لمكافحة التبغ على الصحة والتنمية، والآثار الناجمة عن منتجات التبغ غير السجائر، وأسباب تعاطي التبغ وخاصة في البلدان النامية، والعلاقة بين تعاطي التبغ وإدمان المخدرات. وشدد عدد من المتحدثين على أهمية الحلقات العملية المخصصة لإذكاء الوعي بمسألة التصديق على الاتفاقية، وطلبوا بالتوسع في ذلك النشاط. وطلب أحد الممثلين تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وطلب ممثل آخر إجراء استعراض مماثل لما جاء في الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/7 التي تبين الآليات التي استخدمت في أماكن أخرى لتنفيذ المعاهدات.

١١- وقال مدير مبادرة التحرر من التبغ إن محاولات قد بُذلت لبناء القدرات وإذكاء الوعي في جميع الأقاليم وتمّ، في عدة مناطق، الاضطلاع بدراسات إرشادية عن الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عن مكافحة التبغ. وأنشئت وحدة للتصدي لمسألة مكافحة التبغ في الوكالة الدولية لبحوث السرطان، وسوف يتم استكشاف الفرص المتاحة في الوكالة لتعزيز برنامج بحوث مكافحة التبغ. وأضاف أن دور مكافحة التبغ في بلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، قد أثير في عدة محافل منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والأونكتاد. وقال أيضاً إن هناك سعياً لإشراك المراكز المتعاونة مع المنظمة والمستشارين الإقليميين.

١٢- وقال المدير العام إن اعتماد الاتفاقية كان خطوة هامة؛ غير أن من الأهمية بمكان كذلك ملازمة اليقظة ذلك لأن تعاطي التبغ والوفيات من جراء أمراض ذات علاقة بالتبغ أمران ما انفكّا يتزايدان. والسابقة التي سُجلت في أيرلندا والنرويج، اللتين حظرتا التدخين في جميع الأماكن العامة، كان لها أثر تمثل في تعزيز فحوى الرسالة التي تقول إن اتخاذ تدابير صارمة هو أمر واجب بل أمر ممكن. وأعاد التذكير برغبة المنظمة في تقديم الدعم التقني والقانوني والمؤسسي للبلدان من أجل تطبيق أحكام الاتفاقية.

البند ٥ من جدول الأعمال: حالة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/3)

١٣- وقّعت على الاتفاقية الإطارية خلال الاجتماع كل من تشاد وغانا وكازاخستان وليسوتو وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة والمملكة العربية السعودية وسورينام والإمارات العربية المتحدة. ومن المقرر أن يوقع عليها، قبل انقضاء الموعد النهائي المضروب، كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبريا وولايات مكرونيزيا الموحدة ورومانيا وسويسرا. وأشاد الفريق العامل بتلك الدول وحثّ الدول الأعضاء الأخرى التي لم تصدّق أو توقع على الاتفاقية على أن تحذو هذه الدول.

١٤- وأفاد منسق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بأن الجماعة الأوروبية وقعت صك تأكيدها الرسمي للاتفاقية الإطارية. وبأن بوسع الإدارات التي لم تُوقّع قبل الموعد النهائي المحدد أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية الإطارية بالانضمام إليها.

١٥- وذكر عدّة ممثلين الخطوات التي اتخذت في بلدانهم لتنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية. حيث أصدر وزراء الصحة في جميع الدول الأندية في أمريكا الجنوبية إعلاناً مؤخراً سلّموا فيه بضرورة التبكير ببدء سريان الاتفاقية الإطارية وأعربوا عن عزمهم على تنسيق مكافحة وباء التبغ.

١٦- وأدلى ممثل التحالف الدولي غير الحكومي لمكافحة التبغ ببيان نيابة عن تحالف الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ وهو تحالف يضم ٢٠٠ منظمة غير حكومية.

١٧- وفي يوم الجمعة ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وهو آخر أيام الدورة، وقعت كينيا وليبيريا ورومانيا وسويسرا وأوكرانيا على الاتفاقية ليصل مجموع عدد الموقعين إلى ١٥٠. كما صدّقت كينيا عليها ليصل مجموع عدد الأطراف المتعاقدة إلى ٢٢.

البند ٦ من جدول الأعمال: مسودة النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك المعايير المنطبقة على مشاركة المراقبين (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/4)

١٨- تولّى منسّق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وكبير الموظفين القانونيين تقديم مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف.

١٩- وبناءً على اقتراح الرئيس تقرّر أن تدرس مسودة النظام الداخلي في مجموعات تتعلق بما يلي: المسائل الداخلية في النظام، وعملية تنظيم الجلسات، وجوهر الجلسات الجارية والقضايا المتنوعة. وعلى هذا فهي لم تناقش بالضرورة بالترتيب الرقمي.

٢٠- وقالت ثلاث مجموعات إقليمية من الدول الأعضاء إن النظام الداخلي لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ينبغي أن يكون خاصا بتلك الاتفاقية ولذا فقد أثنوا على النهج المقترح. واقترح بعض الممثلين إدخال تعديلات على نص النظام كتابة لا غير.

الانطباق والتعاريف (المادتان ١ و٢)

٢١- اقترح أحد الممثلين تغيير عنوان المادة ١ وهو الانطباق إلى "النطاق". واتفق على حذف الكلمات الثلاث الأخيرة من المادة ١ لأنها زائدة عن الحاجة. وينبغي توضيح شيء واحد هو أن النظام الداخلي ينطبق أيضاً على الهيئات الفرعية، وكذلك توضيح وجوب مواءمة المادة ٢٥(٣) مع المادة ١ في ذلك الصدد.

٢٢- واقترح أن ينقل التعريف الخاص بتعليق أو تأجيل الجلسات، والوارد حالياً في المادة ٣٨(٢)، إلى المادة ٢ مع إعطاء تعريف أكثر وضوحاً "للهيئة الفرعية"؛ وتوفير تعريف "للجلسات العامة" و"السرية" و"المفتوحة" و"المقيدة" و"المفتوحة العضوية" بالنسبة لحضور الجلسات.

الدورات وجداول الأعمال والأمانة والتمثيل ووثائق التفويض (المواد من ٣ إلي ٢٠)

٢٣- رداً على استفسار بشأن المادة ٣ أوضح كبير الموظفين القانونيين أن مصطلح "ترتيبات أخرى ملائمة" يقصد به إيلاء الأمانة قدراً من المرونة في ترتيب المؤتمرات التي لا تعقد في المقر الرئيسي رهناً بالإمكانية العملية والتمويل. وتقاربت الآراء على أن تعقد مؤتمرات الأطراف (المادة ٤(١)) سنويا في السنوات الأربع الأولى، وبعدها يمكن البت في مسألة عقد الدورات التالية لها بتواتر أقل. كما اقترح أن تراعى التكاليف في أي قرار بشأن تواتر الدورات. أما بالنسبة للمادة ٤(٤) المتعلقة بجدولة الدورات الاستثنائية لمؤتمر الأطراف فقد اتفق معظم المتحدثين على أن الخيار الأطول، وهو ٩٠ يوماً، هو الذي ينبغي الإبقاء عليه. وساد تفهم عام لأن تحدد المدد بالأيام، لا بالشهور، في الوثيقة بأسرها. وتقاربت الآراء بالنسبة للمادة ٥ على اتباع الرأي الثاني الذي يميّز بين الإبلاغ بمواعيد الدورات العادية والاستثنائية لمؤتمر الأطراف. ومع ذلك فقد تباينت الآراء بشأن مدة الإبلاغ التي يؤخذ بها.

٢٤- واقترح نقل المادتين ٢٩ و٣٠ المتعلقتين بالمراقبين إلى ما قبل المادة ٦.

٢٥- وفي المادة ٦ بشأن جدول الأعمال المؤقت اقترحت الاستعاضة عن كلمة "الرئيس" بعبارة "هيئة المكتب"، وشددت مجموعة إقليمية على أن تتألف هيئة المكتب من ستة أشخاص، من بينهم الرئيس، يمثلون أقاليم المنظمة الستة. وأثيرت استفسارات حول نطاق المصطلح "أي بند" الوارد في المادة ٧(ه) بشأن البنود التي تدرج في جدول الأعمال المؤقت؛ فينبغي تعديل هذه المادة لضمان أن تكون البنود المقترحة قانونية وذات صلة بالموضوع. وينطبق التغيير نفسه على المادة ٩. ويمكن حذف الإشارة المحددة في المادة ٧(ه) إلى المادة ٢٣ من الاتفاقية، التي عينت مواد محددة، وذلك بغية توسيع نطاق المواضيع الممكن إدراجها في جدول الأعمال. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إضافة فقرتين فرعيتين أخريين تنصّان على وجوب تقديم تقارير من قبل الدول الأطراف والهيئات الفرعية. واقترح أحد المتحدثين إضافة فقرة ٧(و) تشمل "مسائل أخرى ". وفضّل معظم المتكلمين خيار ٦٠ يوماً في المادة ٨ لتوزيع جدول الأعمال المؤقت. واتفق الجميع على إرساله إلى المراقبين أيضا. واقترحت الاستعاضة في المادة ٩ عن كلمة "الرئيس" بعبارة "هيئة المكتب" وفق ما اقترح للمادة ٦ وأن تُسبق كلمة "المؤقت" بكلمة "التكميلي". كما اقترح حذف الجملة الثانية في المادة ١٠ بشأن التغييرات المدخلة على جدول الأعمال، ذلك أن مؤتمر الأطراف هيئة ذات سيادة تتخذ قراراتها بنفسها. وشدد عدد من المتكلمين على أهمية المادة ١٢ التي تكلف الأمانة بتقديم تقرير عن الآثار الإدارية والمالية والآثار المتعلقة بالميزانية الناجمة عن أي بند من بنود جدول الأعمال الموضوعية. وتساءل أحد الممثلين عن كيفية إعداد هذه التقارير إذا اقترح أحد البنود قبل الدورة بيوم واحد، وهو ما تفطنت إليه المادة ٣٢. وذهب الرأي السائد إلى ضرورة المواءمة بين المادتين.

٢٦- وأشار أحد المتحدثين إلى أن المادة ١٤ تشير إلى "رئيس الأمانة" وهو شخص لم يُعرّف من قبل. كما أن المهام الإضافية للأمانة بموجب المادة ١٥(و) ينبغي زيادة تحديدها.

٢٧- وقال عدة متحدثين إن سلطة إصدار وثائق التفويض للممثلين (المادة ١٨) ينبغي ألا تقتصر على رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية. واقترح أحدهم أن تضاف إلى الجملة عبارة "أو وزير الصحة، عن طريق وزير الخارجية"؛ فهذا التحديد قد يتلافى تسمية وزير التجارة، على سبيل المثال، ليكون ممثلا لبلده. واقترح تعديل المادة ١٩ بشأن الفحص وتقديم التقارير عن وثائق التفويض بحيث يشمل ذلك الهيئات الفرعية.

المراقبون (المادتان ٢٩ و٣٠)

٢٨- لاحظت المجموعات الإقليمية ضرورة تحديد ثلاث فئات من المراقبين: هي الدول الأعضاء التي ليست أطرافاً في الاتفاقية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية. فينبغي إدراج فقرة مستقلة في المادة ٢٩ لتحديد كل فئة من تلك الفئات. واقترح الرئيس إدراج فئة رابعة هي الدول الأعضاء التي وقّعت الاتفاقية إلا إنها لم تصدق عليها بعد. وفضل معظم المتحدثين النص الثاني للمادة ٢٩ لأنه يشجع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على حضور المؤتمرات وقد يدفعها ذلك إلى أن تصبح دولاً أطرافاً. ورأى الممثلون الذين أيّدوا الخيار الأول أن النظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية هو الذي ينبغي اتباعه.

٢٩- وحظيت الاقتراحات الخاصة بتعديل المادتين ٢٩ و٣٠ بتأييد عام. فاقترحت مجموعة إقليمية أن تحدد الفقرة التي تتناول المنظمات غير الحكومية "المنظمات غير الحكومية التي أبلغت الأمانة برغبتها في حضور دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب". وينبغي أن تبين الفقرة أيضاً أنه لدى النظر في تفويض تلك المنظمات ينبغي أن يراعي مؤتمر الأطراف الفقرتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من ديباجة الاتفاقية، وربما المادة ٥(٣) فيما يتعلق بدوائر صناعة التبغ.

٣٠- وفيما يتعلق بالمادة ٣٠ رأى معظم المتحدثين أن مؤتمر الأطراف نفسه هو الذي يقرر قبول المنظمات بصفة مراقب. وإذ كان لجمعية الصحة خبرة طويلة في اختيار المنظمات غير الحكومية فإن التي تعترف بها المنظمة ليست بالضرورة هي المهتمة بمكافحة التبغ. ثم إن عملية المنظمة لفحص وثائق التفوض عملية طويلة ومعقدة كما أن القواعد الحالية قد تم تنقيحها ولا يمكن بالتالي اتخاذها نموذجاً يحتذى. وأعرب عن تفضيل الخيار الثاني الذي يبسط العملية مع السماح للأطراف برفض قبول أي منظمة تثور حولها الشكوك. وأشار أحد المتحدثين إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية التي طلبت إقامة علاقات رسمية مع المنظمة لوحظ أن لها صلات بدوائر صناعة التبغ. واستقلال المنظمات غير الحكومية عن تلك الدوائر هو أمر لابد من التوكيد عليه. وينبغي ذكر المنظمات الوطنية غير الحكومية، على وجه التحديد في النص، وكما أبديت تعليقات على ما إذا كان ينبغي النظر في اشتراك المنظمات الوطنية غير الحكومية بالطريقة نفسها المتبعة مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

٣١- وقال الرئيس إنه يمكن النظر في طلبات القبول بصفة مراقب لحضور الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاجتماع التحضيري لذلك المؤتمر.

أعضاء المكتب والهيئات الفرعية (المواد من ٢١ إلى ٢٨)

٣٢- اتفقت الآراء على أن يتكون المكتب من رئيس وخمسة نواب للرئيس، أي بواقع عضو واحد من كل إقليم من أقاليم المنظمة الستة (المادة ٢١). ورأت مجموعة إقليمية واحدة أن يكون هناك ستة نواب للرئيس مستشهدة بسابقة حدثت فيما يتعلق بهيئة التفاوض الحكومية الدولية.

٣٣- وكان مفهوماً، بصفة عامة، أن أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف لا يجوز أن يشغلوا مناصبهم لفترتين متتاليتين، حفاظاً على مبدأ تناوب المناصب بين أقاليم المنظمة. وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان المبدأ نفسه ينطبق على أعضاء مكاتب الهيئات الفرعية. ورأى بعض الوفود أن يعمل نواب الرئيس حسب الترتيب الهجائي لبلدانهم وليس بترتيب يضعه الرئيس.

٣٤- ورأى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن هناك في المادة ٢٥(٢) بشأن تحديد المسائل التي تنظر فيها الهيئات الفرعية نصّ على أن يدعى مؤتمر الأطراف للبت في ولاية وأهداف وأغراض الهيئات الفرعية ومدتها وميزانياتها. وتساءل الرئيس عما إذا كانت للهيئة الفرعية، في الواقع، ميزانياتها الخاصة بها. وردّاً على سؤال طرحه أحد الممثلين أجاب أن الهيئات الفرعية يمكن أن تتخذ عدداً من الأشكال (فهي يمكن أن تكون، مثلاً، لجانا دائمة أو مجموعات معينة لمدد ثابتة) ولذا كان من المهم أن تظل مرنة.

٣٥- ورأى بعض الوفود أن ينتخب مؤتمر الأطراف رؤساء الهيئات الفرعية، بينما رأى آخرون أن تنتخبهم الهيئات الفرعية ذاتها. ورأى كثير من الممثلين ألا يكون لرؤساء الهيئات الفرعية حق التصويت لأن ذلك يعني أن يكون للدولة أو الإقليم صوت إضافي. ورأى عدد من الممثلين ألا يكون رؤساء الهيئات الفرعية أعضاء في هيئة المكتب بحكم مناصبهم، لأن ذلك يضرّ بالتوازي الإقليمي، ولذا اقترحوا حذف المادة ٢١(٥) بشأن إدماج رئيس أي هيئة فرعية في هيئة المكتب. واقترح الرئيس جواز دعوتهم من قبل هيئة المكتب لحضور جلساته عند الاقتضاء.

٣٦- واقترح أحد الممثلين أن يتم انتخاب أعضاء مكتب الهيئات الفرعية مع المراعاة الواجبة للتوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وللتوزيع الجغرافي العادل بصفة أعم. وأشاد أحد الممثلين بدرجة الإحساس العالية بالمسائل المتعلقة بخصائص الجنسين التي بدت من مقدمي مسودة النظام الداخلي، واقترح مراعاة التوازن العادل بين الجنسين لدى تشكيل الهيئات الفرعية حين يكون انتخاب الأعضاء بصفتهم الشخصية لا بوصفهم ممثلين للأطراف.

٣٧- واتفقت الآراء على أن تعقد جلسات الهيئات الفرعية علناً مع المراعاة الواجبة لضرورة الحذر من المصالح التجارية لدوائر صناعة التبغ، على النحو المبين في المادة ٥(٣) من الاتفاقية. وأيد أحد الممثلين بقوة عقدها على نحو سري لأن ذلك أنسب للتفاوض على اتفاقات حكومية دولية بشأن القضايا الموضوعية.

تصريف الأعمال والتصويت (المواد من ٣١ إلى ٥٥)

٣٨- اقترح بعض الممثلين إدخال تغييرات على ترتيب المواد ٣١-٥٥.

٣٩- وتنص المادة ٣١ على أن تكون جلسات مؤتمر الأطراف علنية. وطلب أحد الممثلين إدراج إشارة إلى المادة ٥(٣) من الاتفاقية وفق ما اقترح للمادة ٢٧. وأيد ممثل آخر بقوة عقد الجلسات على نحو علني.

٤٠- واقترح أحد الممثلين عدم النظر في الاقتراحات والتعديلات إذا تم تقديمها قبل الجلسة بأقل من ٢٤ ساعة (المادة ٣٢). واقترح ممثل آخر النظر فيها بموافقة الأطراف. وقال كبير الخبراء القانونيين بضرورة الموازنة بين الحاجة إلى المرونة وسير الإجراءات بشكل منظم.

٤١- واقترح أحد الممثلين تعميم التعديلات على المراقبين وعلى الأطراف أيضاً (المادة ٣٢). واقترح ممثل آخر الاستعاضة في المادة ٣٤(١) عن "أي ممثل" بـ "أي أحد". وهناك من اقترح أن يطلب ممثلان اثنان رفع الجلسة (بمن فيهما مقدم الاقتراح) وأن يعترض اثنان.

٤٢- وسأل أحد الممثلين عن الوضع بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأغراض تحديد النصاب القانوني (المادة ٣٣(٢)). ورأى أن الدول الحاضرة بالفعل في الاجتماع هي التي ينبغي أن يشملها العدّ. ورداً على ذلك قال ممثل المفوضية الأوروبية إنه لو كانت الجماعة الأوروبية طرفا في معاهدة أو اتفاقية فإن ممثلها يمثل عادة عدد الدول الأطراف الأعضاء في الجماعة لأغراض النصاب القانوني ولأغراض التصويت. فالذي يصوت هو إمّا الجماعة الأوروبية وإما آحاد الدول الأطراف ولكن ليس كلاهما. وأفاد كبير الخبراء القانونيين الاجتماع بأن قواعد هيئة الدستور الغذائي تنص على أن تمثل أي منظمة عضو، مثل الجماعة الأوروبية، عدد دولها الأعضاء الحاضرين عند تحديد النصاب القانوني.

٤٣- وقال بعض المندوبين إنه ينبغي ألاّ تعطى الكلمة للأمانة إلا بدعوة من الرئيس (المادة ٣٥).

٤٤- وشدد الممثلون جميعاً على وجوب بذل أقصى الجهود لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وقدم الممثلون اقتراحات مختلفة بالنسبة للتصويت عندما يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء. فاقترح أحدهم الحاجة إلى أغلبيتين مختلفتين رهناً بالمادة المعنية من الاتفاقية. وعلى سبيل المثال فالأصوات بالنسبة للمواد ٢١-٢٥ قد تتطلب أغلبية الثلثين أما بالنسبة للمواد الأهم، كالمادة ٧ أو ٩ أو ١٩(٣) أو ٢٦ فقد يتطلب الأمر أغلبية الثلاثة أرباع. وقد نص على أغلبية الثلاثة أرباع بالنسبة للمادة ٢٨(٣) من الاتفاقية الإطارية.

٤٥- وقال أحد الممثلين إن المادة ٤١ بشأن أسبقية المقترحات أو الاقتراحات تبنى على أساس المادة ٣٧ التي تنص على إثارة نقطة نظام.

٤٦- وطلب ممثلون تنقيح المواد ٤٣ و٤٤ و٤٧ المتعلقة بالتصويت لزيادة توضيح معناها. وأثيرت تساؤلات بشأن أحكام التصويت في الانتخابات، وخصوصا ما إذا كان ينبغي الاستمرار في الاقتراع حتى يبرز فائز بوضوح، أو ما إذا كان الرئيس هو الذي يفصل بين مرشحين بالقرعة.

٤٧- وردّاً على سؤال طُرحَ أجاب كبير الخبراء القانونيين بأن هناك سوابق لرفض الاقتراح الذي تتساوى الأصوات عليه، في مسائل غير الانتخابات وفق ما جاء في المادة ٤٩(٤) وفي إعادة التصويت. وهذه مسألة تحتاج إلى مناقشة مسهبة.

٤٨- واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ألا تعطى الكلمة لتعليل التصويت إلا بإذن من الرئيس (المادة ٥١(٢)).

اللغات والمحاضر (المواد ٥٦-٦١)

٤٩- اقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الاستعاضة عن "قائمة اللغات الرسمية" بالإشارة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية (المادة ٥٦).

٥٠- ورداً على سؤال طرحه أحد الممثلين أجاب الأمين بأن اللغات الرسمية الست هي أيضاً لغات العمل في مؤتمر الأطراف المستخدمة في الترجمة الفورية في الاجتماعات والوثائق والمراسلات. واقترح أحد الممثلين أن يرد نص صريح بذلك في المادة ٥٩(١).

٥١- ورداً على سؤال طرحه أحد الممثلين قال كبير الخبراء القانونيين إنه يتعين اعتماد النظام الداخلي بتوافق الآراء وذلك عملاً بالمادة ٢٣(٣) من الاتفاقية. وعلى هذا فأي تعديلات تدخل عليه ينبغي أن تعتمد كذلك بتوافق الآراء (المادة ٦٠).

البند ٧ من جدول الأعمال: مسودة النظام المالي لمؤتمر الأطراف (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/5)

٥٢- قال معظم الممثلين إنهم لا يستطيعون اتخاذ قرار قاطع فيما يتعلق بمسودة النظام المالي قبل البت في المسائل الأخرى، ومن بينها تمويل مؤتمر الأطراف والترتيبات للأمانة الدائمة.

٥٣- وانبثق عن ذلك موقفان. أحدهما أن يُتبع النظام المالي المقترح النظام المالي للمنظمة قدر الإمكان مع إدخال مواد جديدة عند الضرورة، وأن يموّل النشاط من الميزانية العادية للمنظمة. والموقف الآخر الذي ظهر في الوثيقة هو أن يكون النظام المالي أبسط من النظام المالي للمنظمة، رغم اتباعه الهيكل نفسه، وأن تكون الميزانية منفصلة عن ميزانية المنظمة. وينبغي ألا يستند النظام المالي تلقائيا إلى نظام المنظمة. فقد يكون النظام المعتمد لاتفاقيات أخرى أكثر ملاءمة.

٥٤- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن النظام المالي والنظام الداخلي ينبغي أن يعكسا استقلالية الأمانة. وقال أحد الممثلين إنه كان من الصعب معرفة كيفية ارتباط الوثائق المالية المقدمة بالمهام المحددة التي ينطوي عليها تنفيذ الاتفاقية.

البند ٨ من جدول الأعمال: مشروع ميزانية الفترة المالية الأولى (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/6)

٥٥- قال الرئيس إن من الضروري وجود ميزانية واقعية عالية المردود إذا أريد أن يرتقي مؤتمر الأطراف إلى مستوى التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي.

٥٦- ورأى معظم الممثلين أن من الصعب اتخاذ قرار حاسم بالنسبة للميزانية حتى يُبتَّ في مسائل أخرى كتمويل الأمانة الدائمة. وطُلبت معلومات مالية يمكن أن تشير إلى التكاليف المحتملة لتنفيذ الاتفاقية والمستوى الممكن للميزانية وهيكلها، ومنها، على سبيل المثال:

- بيان مفصل بنفقات مبادرة المنظمة للتحرر من التبغ على مدى السنوات الخمس السابقة، يبين أي فروق بين أبواب الميزانية الأصلية والطرق التي أنفقت بها الأموال بالفعل؛
- اعتمادات الميزانية المقترحة لمبادرة المنظمة للتحرر من التبغ للثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

- التقديرات الخاصة بأبواب الميزانية الستة الواردة في الوثيقة؛
- التقديرات الخاصة بمهام الأمانة المبينة في المادة ٢٤(٣) من الاتفاقية الإطارية؛
- الميزانية المقترحة المرصودة للأمانة المؤقتة لعقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف؛
- الاشتراكات المقدرة المطلوبة من الدول الأطراف الحالية في الاتفاقية إذا طبق جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة؛
- التقديرات المنفصلة لمكافحة التبغ في البلدان النامية التي يحتاج الكثير منها إلى المساعدة في العثور على محاصيل بديلة للتبغ.

٥٧- وقال مدير مكتب المدير العام في رده على أحد الأسئلة المطروحة إنه إذا كانت الأمانة تتمتع بالاستقلالية ولكنها تستخدم موظفي المنظمة فمن المتعين أن تخضع رسوم هذه الخدمات لاتفاق منفصل.

٥٨- وينبغي أن يكون للاتفاقية مصدر تمويل أساسي ثابت. وأثيرت أسئلة حول استخدام جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة في تمويل أمانة مستقلة، خاصة وأنه سيكون هناك، مبدئياً على الأقل، نحو ٤٠ دولة طرفاً. وفي تلك الحالة ينبغي أن تعود الميزانية العادية للمنظمة ببعض الفائدة.

٥٩- واقترح أحد الممثلين أن تستفيد الأمانة المؤقتة من نهج الميزنة القائم على تحقيق النتائج الذي اعتمدته المنظمة في الآونة الأخيرة.

٦٠- وقال منسق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ إن الأمانة المؤقتة تستطيع تقديم بعض التقديرات لتكاليف اجتماعات مؤتمر الأطراف على أساس الخبرة المكتسبة من اجتماعات هيئة التفاوض الحكومية الدولية. وتتفاوت الأرقام، على سبيل المثال، تبعاً لما قُدمّ من دعم إضافي للبلدان المنخفضة الدخل ولبلدان الشريحة الدنيا للدخل المتوسط. فمن المرجح أن تكون تكاليف تسيير أمانة مستقلة عن الهياكل القائمة أكثر ارتفاعاً.

٦١- وقالت مديرة "مبادرة التحرر من التبغ" إن تلك المبادرة هي المسؤولة في الوقت الراهن عن بناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة التبغ وتعزيز الاتفاقية الإطارية والنهوض بمهام الأمانة المؤقتة. وقد قدمت المبادرة الدعم لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ولبناء القدرات الوطنية فهما عملان يكمل كل منهما الآخر بشكل نافع. ومن العسير تصور العلاقة في المستقبل بين "مبادرة التحرر من التبغ" والأمانة الدائمة للمؤتمر دون الحصول على مزيد من الإرشادات من الدول الأعضاء. وأجابت المديرة على سؤال طرحه أحد الممثلين قائلة إن ميزانية "مبادرة التحرر من التبغ" للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغت نحو ١٨ مليون دولار أمريكي، ويرجح أن تكون بهذا القدر نفسه أو أقل قليلا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لأن مستوى المساهمات من خارج الميزانية أقل كثيراً مما كان متوقعاً.

٦٢- وقال الرئيس إن الوثيقة لم تتناول غير تكاليف الأمانة التي كان تقديرها أسهل نسبياً. ومن الصعب تقدير تكاليف تنفيذ البرامج الموضوعية في إطار الاتفاقية، لاسيّما وأن الطلب على تلك البرامج قد يزداد سريعاً.

٦٣- وعلم الفريق العامل بوجود آليات لحساب التقديرات المستحقة على الأطراف على أساس اشتراكاتها في المؤسسات الأخرى كالأمم المتحدة، على سبيل المثال. أما بالنسبة للاتفاقيات القليلة الأطراف إلى الآن فبالإمكان طلب التبرعات من الدول الموقعة ريثما يتم التصديق.

٦٤- وقال مدير مكتب المدير العام إنه لا توجد اعتمادات في الميزانية العادية لاجتماعات هيئة التفاوض الحكومية الدولية ولا لاجتماعات الفريق العامل الحالي التي كانت تمول من اعتمادات محوّلة من برامج أخرى للمنظمة. ولايزال احتمال التمويل قائماً لتمويل دورة لمؤتمر الأطراف قبل نهاية عام ٢٠٠٥. ويتوقف المبلغ الفعلي المتاح على عدة عوامل منها أسعار الصرف والمبالغ غير المستخدمة المتاحة من برامج أخرى للمنظمة، كما تتأثر التكلفة بالقرارات المتعلقة بدفع تكاليف السفر وبدل السفر اليومي. ولأغراض المقارنة والتخطيط فإن تكلفة الدورة الحالية للفريق العامل تصل إلى نحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار أمريكي شاملة مصاريف السفر. ويُرجّح أن تزيد الاعتمادات المخصصة لمكافحة التبغ في نطاق منظمة الصحة العالمية زيادة كبيرة في الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولكنها لن تكون متاحة بالضرورة لتمويل مؤتمر الأطراف.

البند ٩ من جدول الأعمال: مصادر وآليات الدعم المحتملة (الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/INF.DOC./1)

٦٥- شددت المجموعات الإقليمية على ضرورة توافر دعم كاف غير مشروط، ومستدام ويمكن التنبؤ به، لتنفيذ الاتفاقية الإطارية. وأكدت أهمية الشفافية في التمويل للحيلولة دون تدخّل مجموعات ذات مصالح تتعارض ومصالح الاتفاقية الإطارية. فلابد من تقديم الدعم، بوجه خاص، للبلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على العائدات من زراعة التبغ، لمساعدتها في تنويع اقتصاداتها والتحول إلى محاصيل بديلة. واقترحت إحدى المجموعات أن تدرج المنظمة مكافحة التبغ ضمن جميع برامجها الخاصة بتعزيز الصحة.

٦٦- وطالب عدة ممثلين بإجراء دراسة مسهبة لمصادر الدعم الموجودة بما في ذلك المبالغ الفعلية المقدمة، وأنواع المشاريع التي مُوّلت، ومواطن الضعف والقوة الكامنة في شتى المصادر. وينبغي أن يشمل التقرير أيضا وصفاً للكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحصل على التمويل. ومن الأمثلة على ذلك أن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لا يقدمان الدعم المالي والتقني إلا بعد تحديد النشاط الذي يطلب تقديم الدعم له كأولوية في خطط البلد. وقالت مجموعة إقليمية بضرورة إيجاد آلية لتوحيد كل أشكال الدعم المالي والتقني القائمة، ولضمان تنفيذ الاتفاقية الإطارية على نحو ملائم وفعال وطويل الأمد. وأشار أحد الممثلين إلى أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمخصصة لمكافحة التبغ، والتي ترأسها منظمة الصحة العالمية يمكن أن تكون هيئة مناسبة لآلية التكامل تلك.

٦٧- وبعد مناقشة ذكر بعض الممثلين خلالها أن المادة ٢٦(٥)(ج) من الاتفاقية الإطارية تنص فقط على التركيز على ملاءمة الآليات القائمة، أصبح من المفهوم أن عبارة "المصادر المحتملة" الواردة في تلك المادة تشمل أيضا إمكانية إنشاء صندوق عالمي. ولذا ينبغي أن تتضمن الدراسة معلومات عن كيفية حصول الصناديق العالمية على الموارد وكيفية أدائها لعملها. وقد تضمنت الوثيقة A/FCTC/INB6/INF.DOC./1، التي أعدت من أجل الدورة السادسة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية، استعراضاً لصناديق مختلفة داخل المنظمة وخارجها، ويمكن استخدامها كأساس تقوم عليه تلك الدراسة. وقال أحد الممثلين إن استعراض الصناديق العالمية ينبغي أن يشمل أيضا البحث في إمكانية التنبؤ بها واستدامتها، كونها تقوم على التبرعات. غير أن الدراسة ينبغي أن تكون موضوعية وواقعية وأن تعرض جميع الخيارات وتترك لمؤتمر الأطراف البت فيما إذا كان إنشاء صندوق عالمي أمراً مناسباً. ورأى أحد الممثلين أن عبارة "ولكن لا تقيّم أهمية وتوافر أي ترتيب معين، مالي أو غير مالي"، الواردة في الفقرة ٢ من التقرير المقدم من الأمانة، غير ملائمة في التقرير المرسل إلى مؤتمر الأطراف .

٦٨- واقترح الممثلون عدة مصادر للمعلومات اللازمة للدراسة شملت فرقة عمل يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبحث عن تمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٩- وقدمت مجموعة إقليمية والجماعة الأوروبية مقترحات بشأن نطاق اختصاص الدراسة.

٧٠- وأدلى ممثلو عدة منظمات غير حكومية ببيانات، وهي: منظمة INFACT (وبالنيابة أيضا عن شبكة مساءلة شركات التبغ عبر الوطنية)، والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والمنظمة الدولية لاتحادات الدفاع عن المستهلكين، والاتحاد الدولي لرابطات طلبة الطب، والتحالف الدولي غير الحكومي لمكافحة التبغ. واقترح أن تتحمل البلدان التي تستمد دخلاً من ضريبة الشركات على شركات التبغ عبر الوطنية المسؤولية عن مساعدة البلدان المعتمدة على التبغ لتنمية اقتصادات بديلة ملائمة، وأن تقدم شركات التبغ ذاتها أموالا للمساعدة في تغطية التكاليف الصحية المتعلقة بالتبغ وتنفيذ الاتفاقية الإطارية. ومع ذلك ينبغي ألا يكون هناك دور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل ذلك لشركات التبغ وفروعها والشركات التابعة لها والبلدان غير الأطراف في الاتفاقية.

البند ١٠ من جدول الأعمال: خيارات تعيين الأمانة الدائمة والترتيبات اللازمة لعملها
(الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/7)

٧١- اتفقت الآراء على أن تكون الأمانة جزءاً من منظمة الصحة العالمية، غير أن هناك وجهات نظر متباينة بخصوص الدرجة الملائمة من الاستقلالية التي ينبغي أن تتمتع بها الأمانة الدائمة. ويمكن أن تتحدد الجوانب التقنية والإدارية لعملها على غرار المنظمة الأم. وينبغي أن تخضع لسلطة وتوجيهات مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالسياسات والميزانية. ويمكن استعراض ترتيبات عمل الأمانة إذا رأى مؤتمر الأطراف ضرورة لذلك. وإذا أقيمت الأمانة في جنيف فسيتسنى لممثلي البلدان الموجودين هناك بصفة دائمة حضور اجتماعاتها.

٧٢- واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية هيكلاً مختلطاً يتم بمقتضاه التعامل مع المسائل الإدارية والمالية بمعرفة موظفي المنظمة على أن يتولى الإشراف على المسائل التقنية والجوهرية والسياسية رئيس الأمانة وثلاثة أو أربعة من الموظفين يختارهم مؤتمر الأطراف. ومن شأن ذلك أن يحمي الأمانة من التبعية لجمعية الصحة أو المجلس التنفيذي أو التأثر بها أو به، حيث إن بعض الدول الأعضاء قد لا يكون من الدول الأطراف. واقترح أحد الممثلين أن يرشح المدير العام كبار الموظفين ويقوم مؤتمر الأطراف بتأكيد التعيينات. وينبغي الحفاظ على مستوى مناسب من التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

٧٣- وأكد جميع الممثلين على أن الأمانة يجب أن تكون عالية المردود.

٧٤- وطلبت توضيحات بشأن مستقبل العلاقة بين مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من التبغ وبين الأمانة الدائمة، وبشأن كيفية الاستفادة من الخبرات الأخرى الموجودة في المنظمة (مثل الخبرات القانونية والمالية) وبشأن وجود سابقة من الهيكل المختلط الذي تم اقتراحه. وقدّم كل من مدير مكتب المدير العام وكبير الخبراء القانونيين توضيحات بناءً على طلب الوفود. وقد شددا بوجه خاص على أن دستور المنظمة والنظام الأساسي لموظفيها يمنحان المدير العام سلطة تعيين وإدارة الموظفين. وفي هذا الصدد سيتعين تقييم الاقتراحات الرامية إلى أن يتولى مؤتمر الأطراف تعيين الأمانة ومساءلتها تقييماً دقيقاً.

٧٥- وأشار أحد الممثلين إلى أن منظمة الصحة العالمية في حالة تعيينها لتكون الأمانة الدائمة لمؤتمر الأطراف ستتمكن من الاستفادة من أنشطة وخبرات مبادرة التحرر من التبغ والعكس صحيح. وذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الوثائق المطروحة على الفريق العامل تجسد رأياً خاصاً بالعلاقة بين الأمانة المستقبلية وبين منظمة الصحة العالمية لا تتفق معه مجموعته.

٧٦- وتحدثت المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة إنفاكت (Infact) (التي تحدثت أيضاً نيابة عن الشبكة المعنية بمساءلة شراكات التبغ عبر الوطنية)؛ وتحالف الاتفاقية الإطارية المعني بمكافحة التبغ (والذي يضم كلاً من التآلف الدولي غير الحكومي لمكافحة التبغ والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان والاتحاد الدولي لمكافحة السل وأمراض الرئة)؛ والمنظمة الدولية لاتحادات الدفاع عن المستهلكين. وتم التشديد على الحاجة إلى تمويل كاف ومبتكر وآليات مالية قوية وإلى تمتع الأمانة بالاستقلالية من أجل ضمان نجاح الاتفاقية الإطارية.

البند ١١ من جدول الأعمال: تحديد الخطوات التالية

٧٧- ناقش الفريق العامل سبل وضع اللمسات الأخيرة على توصيات مؤتمر الأطراف. وأوضح مدير مكتب المدير العام العقبات المالية واللوجيستية القائمة. وأشار الرئيس إلى أن الفريق العامل قد يرغب في إسناد عملية إعداد التوصيات إلى فريق صياغة أقاليمي يقوم، نيابة عنه، بتقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين، تتم الإحاطة به علماً ثم إحالته إلى مؤتمر الأطراف.

٧٨- وبعد مشاورات غير رسمية مستفيضة أعربت كل المجموعات الإقليمية عن تفضيلها لعقد اجتماع ثان على الأقل للفريق العامل بأكمله. وذكّر الرئيس بأنه يمكن عقد اجتماع تنظيمي قبل مؤتمر الأطراف بفترة وجيزة.

٧٩- وقرر الفريق العامل ضرورة عقد اجتماع ثان على الأقل (انظر الملحق ٣).

٨٠- وأعادت المجموعات الإقليمية التأكيد على مواقفها فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال، ووُضعت توصيات بخصوص التقرير التي يتعين إعدادها من أجل الاجتماع القادم للفريق العامل الحكومي الدولي، على النحو التالي:

مصادر وآليات الدعم المحتملة

(أ) ذكرت ممثلة إحدى منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمي أنها تدرك أن الأمانة المؤقتة يتعين أن تجري دراسة لمصادر وآليات الدعم المحتملة وتعرض تلك الدراسة على مؤتمر الأطراف لكي يناقشها في دورته الأولى.

(ب) عرض ممثل ثلاث مجموعات إقليمية، بإيجاز، موقفها فيما يتعلق بالاختصاصات ذات الصلة بالدراسة المقرر إجراؤها في سياق أحكام المادة ٢٦(٥)(د). وينبغي للأمانة المؤقتة أن تقوم بما يلي: استعراض مصادر وآليات الدعم الموجودة بالتشاور مع سائر هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية؛ وتحديد طرق الحصول على المصادر والآليات الموجودة، بما في ذلك أية شروط ذات صلة؛ وتقييم طرق تحسين تنسيق مصادر الدعم المالي والتقني الموجودة ذات الصلة وطرق تحقيق تكاملها ودمجها في التيار العام؛ وتحليل الخبرات الخاصة بالصناديق العالمية القائمة؛ وتقييم طرق إنشاء صندوق عالمي؛ وتحليل واستعراض الخبرات الخاصة بالآليات الملائمة المشابهة.

(ج) من شأن إجراء دراسة بالاستناد إلى تلك الاختصاصات أن يتيح لمؤتمر الأطراف اتخاذ قرار بالاستناد إلى المعلومات المتوافرة ومن ثم التركيز على عمله الهام المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الإطارية.

(د) ذكر الرئيس أن الفريق العامل ينبغي أن يتوصل في اجتماعه القادم إلى توافق آراء على الاختصاصات ذات الصلة بالدراسة، مع مراعاة جميع المقترحات التي قُدمت.

مشروع ميزانية الفترة المالية الأولى

(هـ) وطلب عدة ممثلين تقريراً أكثر تفصيلاً من التقرير الوارد في الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/INF.DOC./2 من أجل الاجتماع القادم للفريق العامل. وينبغي أن يشمل الميزانيتين المقترحتين للفترتين الماليتين الأولى والثانية لمؤتمر الأطراف، وإذا أمكن الميزانية المقترحة للفترة المالية الثالثة؛ وقائمة بالأنشطة المقترحة مشفوعة ببيان لتكاليفها؛ والإشارة إلى مساهمة الميزانية العادية للمنظمة في تلك التكاليف وإلى الفروق المتوقعة بين تكاليف الأمانة المؤقتة والأمانة الدائمة. فمن شأن تلك المعلومات أن تسهل تقدير العجز الذي سيتعين سدّه بمساهمات طوعية أو إلزامية من الدول الأعضاء.

مسودة النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك المعايير المنطبقة على مشاركة المراقبين

(و) اقترح أحد الممثلين السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في مؤتمر الأطراف وفي الاجتماعات ذات الصلة كافة. فلدى تلك المنظمات خبراء مشهود لهم في مجال مكافحة التبغ، وكثيراً ما كانت المساعدة التي يقدمونها إلى وزراء الصحة أكبر مما يقدمه سائر أعضاء الحكومة. واقترح أن يكون المعياران المنطبقان على مشاركة المنظمات غير الحكومية امتلاك هذه المنظمات لمركز لدى مؤسسات الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة وأن تكون معتمدة وطنياً طبقاً للوائح البلدان القائمة فيها هذه المنظمات. وينبغي أن تكون تلك المنظمات نشطة ومستقلة عن دوائر صناعة التبغ وداعمة لأنشطة الحكومات في مجال مكافحة التبغ.

(ز) وذكر أحد الممثلين أن مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية وطنياً هي مسألة خلافية، وأن إدارته تجد صعوبة في قبول بيان من هذا القبيل.

(ح) وذكرت ممثلة أخرى أنه ينبغي السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة بالطريقة ذاتها التي شاركت بها في هذا الاجتماع. واسترعت الاهتمام إلى تنقيح مقترح إدخاله على المادة ٣٠ من مسودة النظام الداخلي وسبق أن أرسلته مجموعتها الإقليمية؛ ونصه كالتالي: "تجوز دعوة المنظمات غير الحكومية المختصة بالمسائل المندرجة ضمن نطاق الاتفاقية، والتي تتسق مقاصدها وأنشطتها مع روح الاتفاقية وغاياتها ومبادئها، مع مراعاة إرشادات مؤتمر الأطراف، إلى حضور دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقبين". وينبغي تضمين النظام الداخلي معايير قبول المنظمات غير الحكومية.

(ط) وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن التنقيح المقترح يحتاج إلى مزيد من التعديل.

(ي) وذكر الرئيس أن المنظمات غير الحكومية أسهمت إسهامات نشطة وإيجابية في مكافحة التبغ. وينبغي أن يضع الفريق العامل التالي في الحسبان جميع المقترحات المقدمة، ويعد توصية لمؤتمر الأطراف بشأن الطريقة التي يمكن بها للمنظمات غير الحكومية أن تشارك في الاجتماعات.

خيارات تعيين الأمانة الدائمة والترتيبات اللازمة لعملها

(ك) أعلن ممثل ثلاث مجموعات حكومية موقفها المشترك:

- "يجب أن يكون مقر الأمانة الدائمة داخل منظمة الصحة العالمية.
- مع مراعاة ولاية منظمة الصحة العالمية فيما يخص مسائل الصحة العمومية بوجه عام – ومكافحة التبغ بوجه خاص يجب أن يكون هناك دعم متبادل وتكامل بين أنشطة الأمانة الدائمة وأنشطة منظمة الصحة العالمية.
- يمكن إضفاء طابع رسمي على التعاون المشار إليه في النقطتين المذكورتين أعلاه عن طريق مذكرة تفاهم أو أي اتفاق مشابه بين مؤتمر الأطراف ومنظمة الصحة العالمية.
- يجب مساءلة الأمانة الدائمة أمام مؤتمر الأطراف.
- يجب أن يتولى مؤتمر الأطراف توظيف وتعيين رئيس الأمانة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- يجب أن يتولى رئيس الأمانة الدائمة توظيف وتعيين موظفي الأمانة الآخرين في إطار المبادئ التوجيهية التي يحددها مؤتمر الأطراف. ويجب أن تراعي المبادئ التوجيهية الخبرات التقنية والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين والتوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- يجب أن تتمتع الأمانة الدائمة بالاستقلالية وأن تكون لها ميزانية مستقلة."

(ل) وذكر أحد الممثلين، معرباً عن اتفاقه مع ذلك الموقف، أنه يبدو أن هناك التقاءً في الرأي على العناصر الهيكلية الأساسية للأمانة. ومن ثم ينبغي أن تبحث الأمانة المؤقتة الآثار المالية المرتبطة بوجود أمانة مستقلة أو شبه مستقلة داخل منظمة الصحة العالمية.

(م) وذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الثلاث أن طرق التعاون مع منظمة الصحة العالمية في تعيين رئيس الأمانة ينبغي أن يقرّرها مؤتمر الأطراف، وطلب أن يتم وضع نماذج قائمة على البيانات الواردة في الوثيقة A/FCTC/IGWG/1/INF.DOC./3، من أجل الاجتماع القادم للفريق العامل. وسيكون من المفيد في هذا الصدد أيضاً توفير نسخ من مذكرات التفاهم بين منظمة الصحة العالمية والهيئات الأخرى.

(ن) ولخص ممثل مجموعة إقليمية أخرى موقفه على النحو التالي:

- "ينبغي أن توجد الأمانة الدائمة داخل منظمة الصحة العالمية لكي تتمكن من استخدام موارد المنظمة الإدارية والمالية وخبراتها بأكثر الطرق مردودية.
- ينبغي تمويل ميزانية الاتفاقية من الميزانية العادية للمنظمة. وعندئذ ينبغي أن ينطبق كل من النظام المالي واللائحة المالية للمنظمة، مع بعض التعديلات الضرورية، على إدارة ميزانية الاتفاقية.

- ينبغي بذل كل ما في الوسع من أجل التوصل إلى توافق آراء على المسائل الجوهرية في مؤتمر الأطراف، وينبغي اعتماد ميزانية الاتفاقية بتوافق الآراء.

- على الرغم من أن فكرة النوع "المختلط" للأمانة تحتاج إلى مزيد من البحث لا ينبغي إنشاء أمانة منفصلة تماماً ولا ينبغي إضافة طبقات لا داعي لها من البيروقراطية داخل المنظمة.

- لا ينبغي لمؤتمر الأطراف أن يتولّى أمور الإدارة الجزئية للأمانة الدائمة. وينبغي أن يتولى المدير العام للمنظمة ترشيح رئيس الأمانة، وأن يقوم مؤتمر الأطراف بتأكيد هذا الترشيح. وبعد ذلك الترشيح ينبغي أن يعين المدير العام للمنظمة رئيس الأمانة رسمياً."

وأضاف قائلاً إنه يدرك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لديه ترتيب فريد من نوعه، وطلب دراسة الترتيبات المتبعة في الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٨١- وتمت طمأنة الفريق العامل على أن الدراسات والتقارير التي طُلبت سيتم إعدادها للاجتماع القادم للفريق العامل.

اختتام أعمال الاجتماع

٨٢- أدلى ممثلان ينوبان عن منظمتين حكوميتين بيانين، أحدهما نيابة عن منظمة إنفاكت (Infact) والشبكة المعنية بمساءلة شركات التبغ عبر الوطنية، والثاني نيابة عن الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان والتآلف الدولي غير الحكومي لمكافحة التبغ والاتحاد الدولي لجمعيات طلبة الطب والاتحاد الدولي لمكافحة السل وأمراض الرئة. وبعد ذلك أعلن عن اختتام أعمال الدورة.

الملحق ١

مسوّدة النظام الداخلي التي سينظر فيها مؤتمر الأطراف

(تدل الأقواس المربعة على النصوص المحذوفة المقترحة والنص البديل. أما الكلمات المكتوبة بحروف سوداء فتشير إلى النص المقترح أو الأقواس المربعة المقترحة أثناء دورة الفريق العامل الأولى. ولم تدرج في المسودة سوى المقترحات التي قُدمت إلى الأمانة كتابياً أثناء الدورة.)

[الانطباق] / [**النطاق**]

المادة ١

يسري هذا النظام الداخلي على أية دورة من دورات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعقودة وفقاً للمادة ٢٣ من الاتفاقية [ومواد هذا النظام].

التعاريف

المادة ٢

لأغراض هذا النظام الداخلي:

١- تعني كلمة "الاتفاقية" اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، المعتمدة في جنيف بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٣؛

٢- تعني كلمة "الأطراف" الأطراف في الاتفاقية؛

٣- تعني عبارة "مؤتمر الأطراف" مؤتمر الأطراف المنشأ بموجب المادة ٢٣ من الاتفاقية؛

٤- تعني كلمة "الدورة" أية دورة عادية أو استثنائية لمؤتمر الأطراف تنعقد وفقاً للمادة ٢٣ من الاتفاقية وهذا النظام الداخلي؛

٥- تعني عبارة "منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي" أية منظمة ورد تعريفها في المادة ١(ب) من الاتفاقية؛

٦- تعني كلمة "الرئيس" رئيس مؤتمر الأطراف المنتخب وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢١ من هذا النظام الداخلي؛

٧- تعني كلمة "الأمانة" الأمانة المنشأة بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الاتفاقية؛

٨- تعني عبارة "الهيئة الفرعية" أية هيئة يتم تشكيلها عملاً بأحكام الفقرة ٥(و) من المادة ٢٣ من الاتفاقية؛

٩- تعني عبارة "الأطراف الحاضرة والمصوتة" الأطراف الحاضرة في أي اجتماع يجري فيه تصويت والتي تدلي بصوت مؤيد أو معارض صالح حسب الأصول. وتعتبر الأطراف التي تحجم عن التصويت ممتنعة عن التصويت.

الدورات

المادة ٣

تعقد دورات مؤتمر الأطراف في مقر الأمانة، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك، [**و**] / [**أو**] تتخذ الترتيبات المناسبة الأخرى من قبل الأمانة بالتشاور مع الأطراف.

المادة ٤

١- تعقد الدورات العادية لمؤتمر الأطراف [ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك، مرة كل [سنة] [سنتين].]

أو

تعقد الدورات العادية الثانية، [و] الثالثة [والرابعة] لمؤتمر الأطراف سنوياً [ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك [، وبعد ذلك، تعقد الدورات العادية كل سنتين **[ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك].] [وعند انعقاد دورته العادية الرابعة، يبت مؤتمر الأطراف في التواتر الدوري للدورات العادية التالية].**]

٢- يقرر مؤتمر الأطراف في كل دورة عادية تاريخ ومدة الدورة العادية التالية. ويسعى مؤتمر الأطراف إلى عدم عقد دورات من هذا القبيل في وقت يصعب فيه حضورها على عدد هام من الوفود.

٣- تعقد الدورات الاستثنائية لمؤتمر الأطراف في أية أوقات أخرى يرى المؤتمر أنها ضرورية، أو بناء على طلب خطي يقدمه أي طرف، **[لمعالجة مسائل عاجلة وهامة]** شريطة أن يؤيد هذا الطلب، ضمن فترة ستة أشهر من إرسال الطلب إليها من جانب الأمانة، ثلث الأطراف على الأقل.[١]

٤- تعقد الدورات الاستثنائية بناءً على طلب خطي يقدمه أحد الأطراف في موعد لا يتجاوز [تسعين] / **[ستين]** / [ثلاثين] يوماً بعد تاريخ تأييد ثلث الأطراف على الأقل لهذا الطلب عملاً بالفقرة ٣ أعلاه.

المادة ٥

[تقوم الأمانة بإبلاغ جميع الأطراف بمواعيد ومكان الدورات العادية والاستثنائية قبل [ستين يوماً] على الأقل من موعد بدء الدورة ذات الصلة.]

أو

[تقوم الأمانة بإبلاغ جميع الأطراف بمواعيد ومكان انعقاد الدورات العادية قبل [ستين] / [تسعين] يوماً على الأقل من تاريخ انعقادها، وقبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انعقاد الدورات الاستثنائية.]

[١] المادة ٢٣-٢ من الاتفاقية.

جدول الأعمال[1]

المادة ٦

تقوم الأمانة، [بالتشاور] / **[بالاتفاق]** مع [الرئيس] **[هيئة المكتب]**، بإعداد جدول الأعمال المؤقت لكل دورة.

المادة ٧

يتضمن جدول الأعمال لكل دورة عادية، حسب الاقتضاء، ما يلي:

(أ) البنود الناشئة عن مواد الاتفاقية، بما فيها تلك [المحددة في المادة ٢٣ منها] / **[البنود التي اقترحها طرف أو أكثر وتلقتها الأمانة قبل تعميم جدول الأعمال المؤقت]**؛

(ب) البنود التي تقرر إدراجها في دورة سابقة؛

(ج) البنود الوارد ذكرها في المادة ١٣؛

(د) الميزانية المقترحة وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالحسابات والترتيبات المالية؛

[(هـ) تقارير الأطراف التي تقدم عملاً بالمادة ٢١ من الاتفاقية؛

(و) تقارير الهيئات الفرعية/ التقارير [الواردة من] الهيئات الفرعية؛ و]

[(هـ)]/ [(ز)] [أي بند]/ [أي بند آخر ذي صلة بتنفيذ الاتفاقية] يقترحه أحد الأطراف وتتلقاه الأمانة قبل تعميم جدول الأعمال المؤقت.

المادة ٨

توزع الأمانة على الأطراف، [وعلى المراقبين المدعوين لحضور الدورة عملاً بالمادتين ٢٩ و٣٠]، في كل دورة عادية، جدول الأعمال المؤقت، مع الوثائق الداعمة باللغات الرسمية، قبل افتتاح الدورة [بستة أسابيع]/ [ستين يوماً] على الأقل.

المادة ٩

[تدرج] / **[يجوز أن تدرج]** الأمانة، بالتشاور مع [الرئيس] / **[هيئة المكتب]**، [أن تضيف إلى جدول الأعمال المؤقت] أي بند يقترحه [أحد الأطراف] / **[طرف أو أكثر]** وتتلقاه الأمانة بعد إصدار

[1] يقترح إدراج المادتين ٢٩ و٣٠ (المراقبون) قبل الفرع المتعلق بجدول أعمال لكي تُحدَّد المواد المتعلقة بالمراقبين قبل أن تذكر في المواد المتعلقة بجدول الأعمال.

جدول الأعمال المؤقت لدورة عادية على أن يكون ذلك **[قبل ١٠ أيام من]** يوم افتتاح الدورة، في جدول أعمال مؤقت تكميلي، **[، شريطة أن يندرج البند ضمن نطاق المواد ٧(أ) إلى (د) من النظام الداخلي.]**

المادة ١٠

[يبحث مؤتمر الأطراف جدول الأعمال المؤقت بالإضافة إلى أي جدول أعمال مؤقت تكميلي.] يجوز لمؤتمر الأطراف، لدى إقرار جدول الأعمال لأية دورة عادية، أن يقرر إضافة بنود أو حذفها أو تأجيلها أو تعديلها. [ولا تضاف إلى جدول الأعمال إلا البنود التي يعتبرها مؤتمر الأطراف عاجلة وهامة.]

المادة ١١

لا يتضمن جدول الأعمال المؤقت لأية دورة استثنائية إلا البنود التي يقترح مؤتمر الأطراف النظر فيها في دورة عادية أو البنود **[** الواردة **]** / **[في طلب كتابي من أحد الأطراف]** في طلب عقد الدورة الاستثنائية فحسب. ويوزّع جدول الأعمال المؤقت على الأطراف في آن واحد مع الدعوة إلى حضور الدورة الاستثنائية.

المادة ١٢

١- تقدم الأمانة إلى مؤتمر الأطراف تقريراً عن الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية المترتبة على جميع بنود جدول الأعمال الموضوعية المعروضة على الدورة قبل أن يتولى المؤتمر النظر فيها.

٢- لا ينظر مؤتمر الأطراف في هذه البنود إلا بعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ استلامه تقرير الأمانة عن الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف غير ذلك.

المادة ١٣

يدرج تلقائياً في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية التالية أي بند من بنود جدول الأعمال للدورة العادية التي لم تنظر فيه أو لم تنته من النظر فيه خلال الدورة، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف غير ذلك.

الأمانة[١]

المادة ١٤

١- يعمل رئيس أمانة الاتفاقية، أو ممثل رئيس الأمانة، بهذه الصفة في جميع دورات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية.

٢- يتولى رئيس أمانة الاتفاقية تدبير الموظفين والخدمات اللازمة لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية، في حدود الموارد المتاحة. ويدير رئيس أمانة الاتفاقية ويوجه هؤلاء الموظفين وتلك الخدمات ويوفر الدعم والمشورة المناسبين لمكتب مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية.

---

١ اقُترح إدراج الفروع المتعلقة بالتمثيل ووثائق التفويض، وأعضاء هيئة المكتب، والهيئات الفرعية قبل الفرع المتعلق بالأمانة.

المادة ١٥

بالإضافة إلى الوظائف المحددة في المادة ٢٤ من الاتفاقية تتولى الأمانة، وفقاً لهذا النظام، المهام التالية:

(أ) اتخاذ الترتيبات الخاصة بتوفير الترجمة الفورية في الدورة؛

(ب) تلّقي وثائق الدورة وترجمتها واستنساخها وتوزيعها؛

(ج) نشر الوثائق الرسمية للدورة وتوزيعها؛

(د) إعداد السجلات الخاصة بالدورة واتخاذ الترتيبات لحفظها؛

(هـ) اتخاذ الترتيبات لإيداع وثائق الدورة وحفظها؛

(و) أداء [كل] المهام [الأخرى] التي **[قد تُطلب]** [فيما يتعلق بعمل] / **[يطلبها]** مؤتمر الأطراف.

التمثيل ووثائق التفويض

المادة ١٦

يمثل كل طرف مشترك في دورة من الدورات بوفد يتألف من رئيس الوفد وسائر من تدعو إليه الحاجة من الممثلين والممثلين المناوبين والمستشارين المعتمدين.

المادة ١٧

يجوز لممثل مناوب أو مستشار أن يعمل بصفة ممثل بناء على تسمية رئيس الوفد له.

المادة ١٨

تقدم وثائق تفويض الممثلين وكذلك أسماء الممثلين المناوبين والمستشارين إلى الأمانة في موعد لا يتجاوز أربع وعشرين ساعة بعد افتتاح الدورة إن أمكن. كما يبلّغ أي تغيير لاحق في تكوين الوفود إلى الأمانة. وتصدر وثائق التفويض إمّا عن رئيس الدولة أو الحكومة وإمّا [عن وزير الخارجية] / **[عن وزير الصحة بواسطة وزير الخارجية]** أو، إذا كان الأمر يتعلق بإحدى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، عن السلطة المختصة في تلك المنظمة.

المادة ١٩

تفحص هيئة مكتب [الدورة] / **[أي اجتماع]** وثائق التفويض ويقدم تقريره إلى مؤتمر الأطراف.

المادة ٢٠

يحق للممثلين الاشتراك في الدورة بصفة مؤقتة ريثما يبّت مؤتمر الأطراف في قبول وثائق تفويضهم.

أعضاء المكتب

المادة ٢١

١- يتم في الدورة العادية الأولى لمؤتمر الأطراف انتخاب رئيس و[خمسة][1] نواب للرئيس، يقوم أحدهم بدور المقرر، من بين ممثلي الأطراف الحاضرة في الدورة. ويشكل أعضاء المكتب أولئك هيئة مكتب مؤتمر الأطراف. ويمثَّل كل إقليم من أقاليم منظمة الصحة العالمية بعضو [واحد] من أعضاء هيئة المكتب. ويظل الرئيس ونواب الرئيس في مناصبهم حتى اختتام أعمال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك أية دورات استثنائية يتم عقدها.

٢- يتم، قبل نهاية دورة مؤتمر الأطراف العادية الثانية ودورته العادية التي تليها، انتخاب أعضاء المكتب من بين الأطراف لكي يشكلوا هيئة المكتب في الدورة التالية. وتبدأ مدة عضوية أعضاء المكتب أولئك اعتباراً من تاريخ اختتام أعمال الدورة ويستمر عملهم حتى اختتام أعمال الدورة العادية التالية لمؤتمر الأطراف على أن تشمل مدة عضويتهم أية دورات استثنائية يتم عقدها.

٣- ينطبق التناوب فيما بين أقاليم المنظمة [في الأحوال العادية] على منصبي الرئيس والمقرر.

٤- يشارك الرئيس في دورات مؤتمر الأطراف بصفته تلك، ولا يمارس في الوقت نفسه ما لممثّل أي طرف من الحقوق. ويقوم الطرف المعني بتعيين شخص آخر يمثله في الدورات ويمارس حقه في التصويت.

[٥- يصبح رئيس أية هيئة فرعية تُنشأ طبقاً للمادة ٢٣-٥(و) من الاتفاقية عضواً في هيئة المكتب بحكم منصبه.]

أو

[٥- يجوز أن تدعو هيئة المكتب رئيس أية هيئة فرعية تحقيقاً لغرض محدد.]

أو

[٥- يجوز أن يُدعى رئيس أية هيئة فرعية تنشأ طبقاً للمادة ٢٣-٥(و) من الاتفاقية لحضور اجتماعات هيئة المكتب تحقيقاً لغرض محدد.]

المادة ٢٢

١- يقوم الرئيس، بالإضافة إلى الصلاحيات التي يمنحه إياها هذا النظام في مواضع أخرى، بإعلان افتتاح أعمال الدورة واختتامها، ويترأس الجلسات ويكفل مراعاة ما يقضي به هذا النظام، ويعطي حق الكلام، ويطرح المسائل للتصويت، ويعلن القرارات. ويبت الرئيس في نقاط النظام، ويقوم، رهناً بأحكام هذا النظام، بضبط المداولات والمحافظة على النظام فيها.

[1] يستخدم هذه الصياغة كل من النظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وتنص نظم داخلية أخرى على أرقام ومعايير مختلفة.

٢- للرئيس أن يقترح على مؤتمر الأطراف إقفال قائمة المتحدثين وتحديد المدة التي يُسمح بها لكل متحدث وتحديد عدد مرات التحدث التي يُسمح بها لكل ممثل بشأن أية مسألة، وتأجيل المناقشة أو إقفال بابها، وتعليق الجلسة أو رفعها.

٣- يظّل الرئيس، في ممارسته مهام ذلك المنصب، خاضعاً لسلطة مؤتمر الأطراف.

المادة ٢٣

١- إذا تغيب الرئيس مؤقتاً عن جلسة ما أو عن جزء منها فعليه أن يعين أحد نواب الرئيس **[وفقاً للترتيب الأبجدي للأقاليم]** للقيام بمهامه **[ويتبع الترتيب الأبجدي في تعيين نائب الرئيس.]** ولا يحق لنائب الرئيس الذي يُعيّن على هذا النحو أن يمارس في الوقت ذاته ما لممثل أي طرف من الحقوق.

٢- لنائب الرئيس الذي يقوم بمهام الرئيس الصلاحيات التي له والواجبات التي عليه.

المادة ٢٤

١- إذا استقال أحد أعضاء هيئة المكتب من منصبه أو تعذر عليه لسبب آخر إكمال مدة عضويته المحددة أو تعذر عليه الاضطلاع بمهام منصبه يقوم الطرف المعني بتعيين ممثل للطرف نفسه يحل محله خلال الفترة المتبقية من مدة عضويته الأصلية.

٢- إذا تعذر على الرئيس القيام بمهامه في الفترات الفاصلة بين الدورات يتولى أحد نواب الرئيس القيام بمهامه. ويحدد الترتيب الذي يُدعى نواب الرئيس وفقاً له إلى تولي مهام الرئيس عن طريق القرعة في الدورة التي يجري فيها الانتخاب.

الهيئات الفرعية

المادة ٢٥

١- لمؤتمر الأطراف طبقاً للمادة ٢٣-٥(و) من الاتفاقية، أن يُنشئ ما يلزم من هذه الهيئات الفرعية لبلوغ الغرض من الاتفاقية.

٢- يحدد مؤتمر الأطراف المسائل التي تنظر فيها كل هيئة من تلك الهيئات الفرعية **[، بما في ذلك ولايتها وغاياتها ومدتها وميزانيتها،]** وله أن يخول رئيس المؤتمر، بناءً على طلب من رئيس الهيئة الفرعية، إجراء التعديلات المناسبة على تقسيم العمل.

٣- باستثناء ما هو منصوص عليه في المواد من ٢٦ إلى ٢٨ تسري هذه المواد مع *تعديل ما يلزم* على أعمال أية هيئة فرعية، رهناً بأية تعديلات يقررها مؤتمر الأطراف.

المادة ٢٦

إذا لم تكن الهيئة الفرعية مفتوحة العضوية يكون النصاب القانوني هو أغلبية الأطراف المسماة من قبل المؤتمر للمشاركة في الهيئة. أما إذا كانت الهيئة الفرعية مفتوحة العضوية فيكون النصاب القانوني ربع عدد الأطراف.

المادة ٢٧

١- يقرر مؤتمر الأطراف مواعيد دورات الهيئات الفرعية ومكان انعقادها، مع المراعاة الواجبة لمدى استصواب عقد هذه الدورات بالتزامن مع دورات مؤتمر الأطراف.

٢- تكون جلسات الهيئات الفرعية [علنية] / **[مفتوحة]** / [سرية] ما لم يقرر مؤتمر الأطراف أو الهيئة الفرعية المعنية غير ذلك. **[وتنفذ هذه المادة على نحو يتسق مع المادة ٥-٣ من الاتفاقية.]**[١]

المادة ٢٨

١- يُنتخب رئيس الهيئة الفرعية من قبل [مؤتمر الأطراف] / [تلك الهيئة الفرعية] ما لم يقرر مؤتمر الأطراف غير ذلك. وتنتخب كل هيئة فرعية أعضاء مكتبها [[غير الرئيس] / **[و]** رئيسها] مع المراعاة الواجبة لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل **[، والتمثيل المتوازن للبلدان النامية والبلدان المتقدمة ومراعاة التوازن بين الجنسين].** [ولا يعمل أعضاء المكتب لأكثر من مدتي عضوية متتاليتين.]

[٢- لرئيس أية هيئة فرعية أن يمارس الحق في التصويت.]

المراقبون

المادة ٢٩

[تُدعى أية دولة عضو في منظمة الصحة العالمية وليست طرفاً في الاتفاقية، أو أية دولة عضو منتسبة في منظمة الصحة العالمية، أو أية دولة ليست طرفاً في الاتفاقية ولا عضواً في منظمة الصحة العالمية ولكنها دولة عضو في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بناءً على طلب يُرسل إلى رئيس الأمانة، إلى حضور دورات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بصفة مراقب. ولها أن تقدم مذكرات وتشارك في المناقشات دون تصويت.]

أو

[لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وليست طرفاً في الاتفاقية، أن تحضر الاجتماعات بصفة مراقب. ولهؤلاء المراقبين أن يشاركوا في أعمال أي اجتماع، بدعوة من الرئيس ودون الحق في التصويت، ما لم يعترض على ذلك ثلث الأطراف الحاضرة في الاجتماع على الأقل.]

[١] اقترح إدماج المادة ٢٧(٢) مع المادة ٣١.

أو

[١- لأية دولة عضو في منظمة الصحة العالمية وليست طرفاً في الاتفاقية، أو أية دولة عضو منتسبة في منظمة الصحة العالمية أن تحضر دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب.

٢- لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليست طرفاً في الاتفاقية أن تحضر دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب.

٣- للمراقبين الحق، بموجب هذه المادة، في التحدث بعد الأطراف والمشاركة بدون الحق في التصويت.]

أو

[لأية دولة أو منظمة تكامل اقتصادي إقليمي موقّعة على الاتفاقية أن تحضر اجتماعات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب رهناً بتوجيهها إخطاراً كتابياً إلى الأمانة.ولها أن تقدم آراءها كتابياً وأن تشارك في المناقشات بدون الحق في التصويت.

المادة ٢٩ مكرراً

لأية دولة أخرى أو منظمة تكامل اقتصادي إقليمي أخرى لم توقّع على الاتفاقية أو لأي منظمة حكومية دولية ذات صلة أن تطلب إلى الأمانة الحصول على مركز المراقب الذي يمنحه مؤتمر الأطراف. وإذا منحت الدولة أو المنظمة المعنية مركز المراقب، يجوز لها، دون أن تشترك في اعتماد القرارات بشأن المسائل الموضوعية أو الإجرائية:

(أ) أن تحضر الجلسات العامة لمؤتمر الأطراف؛

(ب) أن تدلي ببيانات شفوية في تلك الجلسات وذلك، بعد إجراء مشاورات بين الرئيس وأعضاء هيئة المكتب الآخرين تؤدي إلى دعوة الرئيس لها إلى الإدلاء ببياناتها؛

(ج) أن تقدم آراءها إلى هذه الجلسات كتابياً.]

المادة ٣٠

[١- رهناً بأحكام الفقرة ٢ الواردة أدناه لرئيس الأمانة، مع مراعاته للإرشادات التي يزوّده بها مؤتمر الأطراف، أن يدعو المنظمات الحكومية الدولية، العالمية منها والإقليمية، والمنظمات [الدولية] غير الحكومية إلى حضور دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب.

٢- تكون مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات [الدولية] غير الحكومية في أعمال مؤتمر الأطراف، وكذلك العلاقات بين مؤتمر الأطراف وهذه المنظمات، محكومة بالنصوص ذات الصلة من دستور منظمة الصحة العالمية والنظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية وبسائر المقررات الإجرائية لجمعية الصحة بخصوص العلاقات مع هذه المنظمات.[١]]

١ لا يُعتد بالإشارة إلى الصكوك القانونية التي تحكم منظمة الصحة العالمية إلا إذا تم تعيين المنظمة، كأمانة دائمة للاتفاقية.

أو

[١- يجوز قبول حضور أية هيئة أو وكالة، وطنية كانت أو دولية، حكومية أو غير حكومية، بصفة مراقب، إذا كانت [تشتغل] بالمسائل / **[مؤهلة لتناول]** المسائل التي تندرج ضمن الاتفاقية وأبلغت الأمانة برغبتها في حضور اجتماع ما بتلك الصفة، ما لم يعترض على ذلك ثلث الأطراف الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

٢- لهؤلاء المراقبين أن يشاركوا، بدعوة من الرئيس ودون الحق في التصويت، في أعمال أي اجتماع يتعلق بمسائل تعني بصورة مباشرة الهيئة أو الوكالة التي يمثلونها، ما لم يعترض على ذلك ثلث الأطراف الحاضرة في الاجتماع على الأقل.]

أو

[١- يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية لحضور دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقبين.

٢- للمراقبين، الحق بموجب هذه المادة، في التحدث بعد المراقبين بموجب المادة ٢٩ وفي المشاركة دون الحق في التصويت.

المادة ٣٠ مكرراً

١- يجوز أن تُدعى لحضور دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقبين، ومع مراعاة توجيهات مؤتمر الأطراف، المنظمات غير الحكومية [ذات العلاقات الرسمية مع منظمة الصحة العالمية]، والمختصة بالمسائل التي تندرج في نطاق الاتفاقية، والتي تتفق أهدافها وأنشطتها مع روح الاتفاقية ومقاصدها ومبادئها.

٢- للمراقبين، الحق بموجب هذه المادة، في التحدث بعد المراقبين بموجب المادة ٣٠، وفي المشاركة، دون الحق في التصويت.]

أو

[يجوز أن تُدعى إلى حضور دورات مؤتمر الأطراف أية منظمة غير حكومية تتفق أنشطتها مع روح الاتفاقية ومقاصدها ومبادئها، وبعد إبلاغ الأمانة برغبتها في حضور الدورات بصفة مراقب. ومن أجل تفويضها، يأخذ مؤتمر الأطراف في الاعتبار الفقرتين ١٧ و١٨ من الديباجة والمادة ٥-٣ من الاتفاقية.]

أو

[١- يجوز لرئيس الأمانة، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي قدمها مؤتمر الأطراف أن يدعو:

(أ) المنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية؛

(ب) المنظمات الدولية الحكومية، غير المنتسبة إلى دوائر صناعة التبغ أو غير العاملة نيابة عنها؛ و

(ج) المنظمات غير الحكومية الوطنية التي صدّقت الحكومات الوطنية الممثلة وثائق تفويضها، وغير المنتسبة إلى دوائر صناعة التبغ أو غير العاملة نيابة عنها؛

لحضور دورات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية، شريطة أن تكون تلك المنظمات قد أقامت علاقات مع منظمة الصحة العالمية أو منحها مؤتمر الأطراف، بشكل مستقل تفويضاً بالحضور.

٢- لهؤلاء المراقبين أن يشاركوا، بدعوة من الرئيس، ودون الحق في التصويت، في أعمال أي اجتماعات لمؤتمر الأطراف أو لهيئاته الفرعية، تتعلق بمسائل تعني بصورة مباشرة الهيئة أو الوكالة التي يمثلونها، ما لم يعترض على ذلك ثلث الأطراف الحاضرة في الاجتماع على الأقل.]

أو

[يجوز للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أيضاً أن تطلب إلى الأمانة الحصول على مركز مراقب، ويبت مؤتمر الأطراف في هذا الطلب. ويجوز للمنظمة، إذا منحت مركز المراقب، دون أن تشترك في اعتماد المقررات المتعلقة بالمسائل الموضوعية أو الإجرائية:

(أ) أن تحضر الجلسات العامة لمؤتمر الأطراف؛

(ب) أن تدلي، بدعوة من الرئيس ورهناً بموافقة مؤتمر الأطراف، ببيانات شفوية في تلك الجلسات؛

(ج) أن تقدم آراءها إلى هذه الجلسات كتابياً.]

تصريف الأعمال[١]

المادة ٣١

تُعقد الجلسات **[العامة]** لمؤتمر الأطراف علناً ما لم يقرر مؤتمر الأطراف غير ذلك.[٢] **[وتنفذ هذه المادة على نحو يتسق مع المادة ٥-٣ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.]**

المادة ٣٢[٣]

تقدم الأطراف الاقتراحات والتعديلات، في الأحوال العادية، كتابة بإحدى اللغات الرسمية وتسلَّم إلى الأمانة التي تعمم نسخاً منها على الوفود. **[وكقاعدة عامة لا يُناقش أي اقتراح أو أي تعديل على اقتراح**

[١] اقتُرح أن يعاد ترتيب المواد الواردة في فرع تصريف الأعمال وفق التسلسل التالي: الدورات، النصاب القانوني، إجراءات التحدث، نقاط النظام، القرارات المتعلقة بالكفاءة، الاقتراحات والتعديلات على الاقتراحات، ترتيب المقترحات الإجرائية، سحب الاقتراحات أو المقترحات، إعادة النظر في الاقتراحات.

[٢] على الرغم من أن النظام الداخلي ينصّ، عادة، على عقد الدورات في جلسات علنية فإن هناك سوابق مثل اتفاقية بازل تنص على عقد الدورات في جلسات مغلقة.

[٣] اُقترح أن يُعكس ترتيب المادتين ٣٢ و٣٣.

ولا يطرح للتصويت في أية جلسة من الجلسات إلا إذا كان قد سبق تعميم نسخ منه على الوفود قبل الجلسة بيوم واحد على الأقل]./ [ولن ينظر في المقترحات والتعديلات إذا قُدمت في فترة زمنية تقل عن ٢٤ ساعة قبل الاجتماع.] [على أنه يجوز للرئيس أن يسمح بمناقشة الاقتراحات أو التعديلات على الاقتراحات أو المقترحات الإجرائية والنظر فيها حتى وإن لم تكن هذه الاقتراحات أو التعديلات على الاقتراحات أو المقترحات قد عُممت أو إذا كانت قد عُممت في اليوم ذاته فقط.]

المادة ٣٣

١- تشكل أغلبية **[الدول]** الأطراف نصاباً قانونياً لتصريف الأعمال في الجلسات العامة لمؤتمر الأطراف. ويشترط حضور ثلثي **[الدول]** الأطراف لاتخاذ أي قرار.[١]

[٢- لأغراض تحديد نصاب قانوني لاتخاذ أي قرار بشأن أية مسألة تدخل في نطاق اختصاصات أية منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي يكون لتلك المنظمة عدد أصوات مساوٍ لعدد الأصوات التي يحق لها إعطاؤه طبقاً لأحكام المادة ٣٢-٢ من الاتفاقية.]

المادة ٣٤

١- لا يحق [لأي ممثل] / **[لأي شخص]** أن يتحدث في أي جلسة دون الحصول مسبقاً على إذن من الرئيس. ورهناً بأحكام المواد ٣٥ و٣٧ و٤١ يعطي الرئيس الكلمة للمتحدثين حسب ترتيب إبداء رغبتهم في التحدث. وتحتفظ الأمانة بقائمة للمتحدثين. وللرئيس أن يطلب من أي متحدث مراعاة النظام إذا كانت ملاحظاته لا تتصل بالموضوع قيد البحث.

٢- وللرئيس أثناء المناقشة أن يعلن قائمة المتحدثين وله، بموافقة المؤتمر، أن يعلن إقفال هذه القائمة. على أن للرئيس أن يعطي حق الرّد لأي ممثل إذا وجد ما يبرر ذلك في كلمة أُلقيت بعد إقفال القائمة.

٣- لمؤتمر الأطراف، بناءً على اقتراح من الرئيس أو من أي طرف، أن يحدد المدة التي يُسمح بها لكل متحدث وعدد مرات التحدث التي يُسمح بها لكل ممثل بشأن أية مسألة. وقبل اتخاذ أي قرار يجوز لاثنين من الممثلين التحدّث تأييداً للاقتراح الخاص بذلك التحديد ولاثنين من الممثلين التحدّث معارضة لهذا الاقتراح. وإذا تم هذا التحديد وتجاوز أحد المتحدثين الوقت المخصص له يعطي الرئيس الكلمة للمتحدث حسب الترتيب ودون إبطاء.

المادة ٣٥

١- يجوز منح الأسبقية لرئيس أو مقرر هيئة فرعية من أجل شرح النتائج التي خلُصت إليها تلك الهيئة الفرعية.

٢- لرئيس الأمانة أو أي عضو في الأمانة يعينه رئيس الأمانة أن يدلي [في أي وقت] / **[[بناءً على]/ [بـ] دعوة من الرئيس]** ببيانات شفوية أو كتابية بشأن أية مسألة مطروحة **[من أجل تقديم معلومات أساسية وتوضيحات/ تفسيرات].**

[١] هناك صيغة بديلة مستعملة في عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى هي: "لا يجوز للرئيس أن يعلن افتتاح جلسة من جلسات مؤتمر الأطراف أو أن يسمح ببدء المناقشة ما لم يكن ثلث الأطراف في الاتفاقية على الأقل حاضراً. ويقتضي اتخاذ أي قرار حضور ثلثي الأطراف في الاتفاقية."

المادة ٣٦

يعطي الرئيس حق الرد لأي ممثل يطلبه. وفي ممارسة هذا الحق يحاول الممثلون الإيجاز بقدر الإمكان، ويفضّل أن يدلوا ببياناتهم في نهاية الجلسة التي يطلب فيها هذا الحق.

المادة ٣٧

يجوز للممثل، عند مناقشة أي مسألة، أن يثير في أي وقت نقطة نظام، ويتعين على الرئيس أن يتصرف فوراً بمقتضى هذا النظام. ويجوز أن يطعن الممثل في قرار الرئيس. ويطرح الطعن فوراً للتصويت، ويكون القرار نافذاً ما لم تلغه أغلبية الأطراف الحاضرة والمصوتة. ولا يجوز أن يتحدث الممثل الذي طلب نقطة نظام عن جوهر المسألة قيد المناقشة.

المادة ٣٨ [1]

١- يجوز، أثناء المناقشة، أن يقترح الممثل تعليق أو تأجيل الجلسة. ولا تناقش هذه الاقتراحات بل تطرح فوراً للتصويت.

٢- يعني "تعليق الجلسة"، لأغراض هذا النظام، الإرجاء المؤقت لأعمال الجلسة ويعني "تأجيل الجلسة" إنهاء جميع أعمالها إلى حين عقد جلسة أخرى.

المادة ٣٩

يجوز، أثناء مناقشة أي مسألة، أن يقترح أحد الممثلين تأجيل مناقشة المسألة قيد النظر. ويجوز لمتحدث واحد بالإضافة إلى مقدم المقترح، أن يؤيد المقترح ولمتحدث **[** واحد **]** / **[متحدثان]** أن يعارضا وبعده يطرح المقترح للتصويت فوراً.

المادة ٤٠

يجوز لأي ممثل، في أي وقت، أن يقترح إنهاء المناقشة الجارية حتى ولو أعرب ممثل آخر عن رغبته في التحدث. وإذا طُلب الإذن في التحدث لمعارضة الإنهاء، فقد يمنح الإذن لاثنين من المتحدثين لا غير، وبعد ذلك يُطرح الاقتراح للتصويت فوراً. وإذا قرر مؤتمر الأطراف إقفال باب المناقشة يُعلن الرئيس ذلك وبعدها لا يصوّت مؤتمر الأطراف إلا على الاقتراحات المقدمة قبل الإقفال.

المادة ٤١

[رهناً بالمادة ٣٧،] تكون للاقتراحات التالية أسبقية بالترتيب المبين أدناه على جميع المقترحات أو الاقتراحات باستثناء نقطة النظام:

(أ) تعليق الجلسة؛

(ب) تأجيل الجلسة؛

[1] هناك اقتراح بنقل المادة ٣٨-٢ إلى المادة ٢ (التعاريف).

(ج) تأجيل مناقشة المسألة المطروحة؛

(د) إنهاء مناقشة المسألة المطروحة.

[لا يُؤذن بالتحدث بشأن مقترح يندرج في إطار الفقرات (أ) إلى (د) إلا لمقدم المقترح، وبالإضافة إلى ذلك، لمتحدث واحد مؤيد للمقترح ولمتحدثين معارضين له، وبعدها يطرح المقترح للتصويت فوراً.]

المادة ٤٢

رهناً بالمادة ٤١ فإن أي اقتراح باتخاذ إجراء بشأن اختصاص مؤتمر الأطراف لمناقشة أي مسألة أو إقرار مقترح أو تعديل مقترح مقدم إليه، يُطرح للتصويت قبل التصويت على المقترح أو التعديل المطروح.

المادة ٤٣[١]

للممثل أن يقترح التصويت على أجزاء من اقتراحه أو أجزاء من التعديل **[على الاقتراح]** بشكل منفصل. [وإذا قدم اعتراض على طلب التجزئة يجري التصويت على اقتراح التجزئة. ولا يؤذن في التحدث عن اقتراح التجزئة إلا لمتحدثين اثنين من مؤيديه واثنين من معارضيه.] / **[وإذا قُدِّم اعتراض على طلب التجزئة، يأذن الرئيس لممثّلين بالتحدث، أحدهما مؤيد للطلب والآخر معارض له، بعدها يطرح الطلب للتصويت فوراً. ويجوز للرئيس أن يحدد الوقت المسموح به لكل متحدث.]** وإذا وُوفق على اقتراح التجزئة، تطرح أجزاء الاقتراح أو التعديل التي يوافق عليها للتصويت جملة. وإذا رفضت كل أجزاء المنطوق في الاقتراح أو التعديل، يعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوضاً برمته.[٢]

المادة ٤٤

عندما يقترح تعديل اقتراح يجري التصويت أولاً على التعديل. وإذا اقترح تعديلان أو أكثر على الاقتراح فإن مؤتمر الأطراف يصوت أولاً على التعديل الذي يرى الرئيس أنه الأكثر بُعداً في جوهره عن الاقتراح الأصلي، ثم على التعديل الذي يليه بعداً، وهكذا دواليك إلى أن يتم طرح جميع التعديلات للتصويت. غير أنه إذا تضمن أحد التعديلات بالضرورة رفض تعديل آخر فلا يطرح التعديل الأخير للتصويت. وإذا اعتمد تعديل أو أكثر من تعديل، فحينئذ يطرح الاقتراح المعدل للتصويت. وإذا قُبل اقتراح من صاحب الاقتراح الأصلي اعتبر ذلك التعديل جزءاً أساسياً من الاقتراح الأصلي، ولا يجري حينئذ تصويت مستقل عليه. ويعتبر الاقتراح تعديلاً على اقتراح إذا اقتصر على مجرد إضافة أو حذف أو تنقيح لجزء من الاقتراح. والاقتراح الذي يشكل بديلاً عن اقتراح، يعتبر اقتراحاً.[٣]

---

[١] أُقترح أن تُنقَل المواد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ و٤٧ إلى الفرع المتعلق بالتصويت.

[٢] يقترح أن تُجزأ المادة ٤٣ إلى فقرات أقصر. وتتمثل صيغة مقترحة في تجزئة المادة ٤٣ إلى فقرتين منفصلتين؛ وتبدأ الفقرة الثانية منهما بـ: "وإذا وافق على اقتراح التجزئة...".

[٣] يقترح أن تُجزأ المادة ٤٤ إلى فقرات أقصر. وتتمثل صيغة مقترحة في تجزئة المادة ٤٤ إلى فقرتين منفصلتين؛ تبدأ الفقرة الثانية منهما بـ: "يعتبر المقترح تعديلاً...".

المادة ٤٥

إذا تعلق اقتراحان أو أكثر بمسألة واحدة فإن مؤتمر الأطراف يصوت على الاقتراحات بالترتيب الذي تقدم به، ما لم يقرر المؤتمر غير ذلك. ولمؤتمر الأطراف أن يقرر بعد كل تصويت على اقتراح ما إذا كان يصوت على الاقتراح الذي يليه.

المادة ٤٦

يجوز لصاحب الاقتراح أو المقترح أن يسحبه في أي وقت قبل بدء التصويت عليه، شريطة ألا يكون الاقتراح أو المقترح قد عُدّل. ويجوز لأي طرف **[آخر]** أن يعيد تقديم الاقتراح أو المقترح المسحوب على هذا النحو.

المادة ٤٧

إذا اعتمد أو رفض اقتراح ما، لا يجوز إعادة النظر فيه في الجلسة نفسها، ما لم يقرّر مؤتمر الأطراف ذلك بأغلبية ثلثي الأطراف الحاضرة والمصوّتة. ولا تُمنح الإذن في التحدث بشأن اقتراح بإعادة النظر إلا لصاحب الاقتراح ولواحد من المؤيدين واثنين [من المعارضين للاقتراح] أو المقترح وبعد ذلك يطرح للتصويت فوراً. ولا يعتبر أن أي تصويب لخطأ كتابي أو رياضي في أي وثيقة تتعلق باقتراح سبق اعتماده، يتطلب إعادة مناقشة ذلك الاقتراح بأغلبية الثلثين.

التصويت

المادة ٤٨

١- لكل طرف صوت واحد باستثناء ما نصّ عليه في الفقرة ٢.

٢- وتمارس منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، في المسائل الداخلة في اختصاصاتها، حقها في التصويت بعدد من الأصوات مساو لعدد دولها الأعضاء التي هي أطراف في الاتفاقية. ولا تمارس أي منظمة من هذا القبيل حقها في التصويت إذًا مارست أي من دولها الأعضاء حقها، والعكس بالعكس.[١]

المادة ٤٩

[١- تبذل الأطراف قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء. وإذا استنفدت جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء ولم يتم التوصل إلى اتفاق تتخذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية، **[فيما عدا مسائل الميزانية التي ينبغي ألا تتقرر بغير توافق الآراء]** كملاذ أخير، بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة، ما لم يُنصّ على غير ذلك، في الاتفاقية أو في اللائحة المالية المشار إليها في المادة ٢٣-٤ من الاتفاقية أو في مواد هذا النظام.[٢]] **[إلا أن قرارات مؤتمر الأطراف بشأن المسائل المتعلقة**

---

١ المادة ٣٢-٢ من الاتفاقية.

٢ الأغلبية اللازمة للمسائل التي تتصل بجوهر الموضوع هي موضوع المناقشة في عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعتمدة بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينص النظامان الداخليان لجمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي للمنظمة (ويقتصر هذا على القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة) ومواد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (١٩٩٣)، ومعاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (١٩٩٦)، على أغلبية الثلثين.

بالمواد ٧ و٩ و١٩(٣)، و٢٦ تتخذ بتوافق الآراء.] / [إلا أن قرارات مؤتمر الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالمواد ٧ و٩ و١٩(٣) و٢٦ تتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة، إذا استنفدت جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتعذّر التوصل إلى اتفاق.]

أو

[١- تبذل الأطراف قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء.

٢- وإذا استنفدت جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتعذر التوصل إلى اتفاق، تتخذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية، كملاذ أخير، بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة، ما لم ينص على غير ذلك في الاتفاقية أو في اللائحة المالية المشار إليها في الفقرة ٢٣-٤ من الاتفاقية أو في مواد هذا النظام.

٢- مكرراً إذا استنفدت جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتعذر التوصل إلى اتفاق، تتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة.]

٢- تُتخذ قرارات مؤتمر الأطراف بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة.

٣- يبت الرئيس في مسألة ما إذا كانت المسألة إجرائية أو موضوعية. ويطرح أي طعن في قراره للتصويت على الفور. ويعتبر قرار الرئيس نافذاً ما لم يُلغ بأغلبية أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة.

٤- إذا انقسمت الأصوات بالتساوي بالنسبة لأي مسألة غير الانتخابات، **[يُجرى تصويت ثان. وإذا انقسمت الأصوات بالتساوي أيضاً،]** يعتبر الاقتراح مرفوضاً.

المادة ٥٠

١- يكون التصويت، في غير الانتخابات، برفع الأيدي. ويجري التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب أي طرف. ويجري التصويت بنداء الأسماء بالترتيب الهجائي الإنكليزي لأسماء الأطراف. ويحدد اسم الطرف الذي يصوت أولاً بالقرعة.

٢- يجوز أن يصوّت مؤتمر الأطراف على أي مسألة بالاقتراع السري إذا قرر ذلك مسبقاً بأغلبية الأطراف الحاضرة والمصوتة، شريطة عدم إجراء اقتراع سري في المسائل المتعلقة بالميزانية. ولا يتخذ أي قرار بموجب هذه المادة بشأن ما إذا كان التصويت بالاقتراع السري، إلا برفع الأيدي؛ وإذا قرر مؤتمر الأطراف التصويت على مسألة بعينها بالاقتراع السري فلا يجوز طلب إجراء طريقة أخرى للتصويت أو البت فيه.

٣- حين يجري مؤتمر الأطراف تصويتاً بالوسائل الميكانيكية يحل التصويت غير المسجل محل التصويت برفع الأيدي ويحل التصويت المسجل محل التصويت بنداء الأسماء.[١]

١ روعيت في صياغة هذا الاقتراح الأساليب الميكانيكية المتاحة حالياً في كثير من المرافق.

٤- يُدرج في محاضر الجلسات صوت كل طرف مشارك في التصويت بنداء الأسماء أو التصويت المسجل.

المادة ٥١

١- بعد إعلان الرئيس بداية التصويت لا يقاطع أي ممثل عملية التصويت إلا لنقطة نظام تتصل بمسار التصويت الفعلي.

٢- بعد اكتمال عملية التصويت [يجوز لأي ممثل الإدلاء] / **[يجوز للرئيس السماح للأطراف بالإدلاء]** ببيان موجز يقتصر على تعليل التصويت. ولا يتحدث [راعي] / **[أصحاب]** الاقتراح تعليلاً للتصويت عليه إلا إذا طرأ عليه تعديل. **[ويجوز للرئيس أن يضع حدوداً للوقت الذي سيتاح لذكر هذه التعليلات.]**

المادة ٥٢[1]

تجرى الانتخابات بالاقتراع السري، إلا أنه في حالة عدم إبداء أي اعتراض يجوز أن يقرّر مؤتمر الأطراف عدم اللجوء إلى إجراء اقتراع على مرشح متفق عليه أو قائمة مرشحين متفق عليها. وإذا لزم إجراء اقتراع يقوم فردان يعينهما الرئيس، لعد الأصوات، من بين الوفود الحاضرة بالمساعدة في عد الأصوات.

المادة ٥٣

١- عندما يتعين انتخاب شخص واحد أو طرف واحد فقط، ولا يحصل أي مرشح في الاقتراع الأول على أغلبية أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة، يُجرى اقتراع ثان يقتصر على المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. [وإذا تساوت الأصوات في الاقتراع الثاني يحسم الرئيس الأمر بين المرشحين بالقرعة.] / **[وإذا تساوت الأصوات في الاقتراع الثاني تستمر العملية إلى أن تظهر نتيجة تعطي أغلبية الأصوات لأحدهما.]**

أو

[تتبع الإجراءات المبينة في المادة ٥٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية فيما يخص ترشيح المدير العام.]

٢- إذا أريد شغل منصبين أو أكثر بالانتخاب في وقت واحد وفي الظروف نفسها، فإن المرشحين الذين يحصلون في الاقتراع الأول على أكبر عدد من الأصوات وعلى أغلبية أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة هم الذين ينتخبون.

٣- إذا قلّ عدد المرشحين الحاصلين على هذه الأغلبية عن عدد الأشخاص أو الأطراف الذين يتعين انتخابهم تجرى عمليات اقتراع إضافية لشغل المناصب المتبقية، ويقتصر التصويت على المرشّحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق بعدد لا يتجاوز ضعف عدد المناصب المتبقية التي يتعين

[1] اقترح استحداث فرع قائم بذاته بعنوان "الانتخابات".

شغلها؛ وذلك شريطة جواز إعطاء الأصوات، بعد الاقتراع الثالث غير الحاسم، إلى أي شخص أو [طرف] / **[وفد]** ذي أهلية.

٤- إذا كانت عمليات الاقتراع الثلاث غير المقيدة هذه غير حاسمة، تقتصر عمليات الاقتراع الثلاث التالية على المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات في ثالث عمليات الاقتراع غير المقيدة بما لا يتجاوز ضعف المناصب المتبقية التي يتعين شغلها، وتصبح عمليات الاقتراع الثلاث التالية غير مقيدة، ويستمر الأمر على هذا المنوال إلى أن تشغل جميع المناصب.[١]

المادة ٥٤

في أي انتخاب يصوت كل ممثل، إلا إذا امتنع عن ذلك، لعدد المرشحين المساوي لعدد المناصب المراد شغلها بالانتخاب. وأي بطاقة اقتراع تحمل أسماء تزيد أو تقل عن المناصب المراد شغلها بالانتخاب تعتبر لاغية وباطلة.

المادة ٥٥

إذا حدث في أي انتخاب أن تعذّر شغل منصب أو أكثر يراد شغله بالانتخاب بسبب تساوي الأصوات التي حصل عليها مرشحان أو أكثر، يجرى اقتراع بين المرشحين لتحديد من يُنتخب منهم. ويجوز تكرار هذه العملية عند الضرورة.

اللغات والمحاضر

المادة ٥٦

اللغات الرسمية **[ولغات العمل]** لمؤتمر الأطراف **[على السواء]** هي [العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية] / **[اللغات الرسمية ولغات العمل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة].**

المادة ٥٧

١- تترجم البيانات التي تُلقى بأي من اللغات الرسمية ترجمة فورية إلى سائر اللغات الرسمية.

٢- يجوز أن يتحدث ممثل أي طرف بلغة غير اللغات الرسمية إذا وفر هذا الطرف الترجمة الفورية إلى إحدى اللغات الرسمية. ويجوز أن تستند الترجمة الفورية التي يقوم بها المترجمون التابعون للأمانة إلى سائر اللغات الرسمية إلى الترجمة الفورية من اللغة الرسمية الأولى.

المادة ٥٨

تتاح باللغات الرسمية **[الست]** جميع **[القرارات و]** المقررات الإجرائية وسائر الوثائق الرسمية الصادرة عن مؤتمر الأطراف.

---

[١] اقُترح تقسيم المادة ٥٣ إلى عدد من المواد القائمة بذاتها.

المادة ٥٩

١- [تُدوّن] / **[تُعّد]** محاضر جلسات مؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية **[باللغات الرسمية الست]** وفقاً للنظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية.[١]

٢- تحتفظ الأمانة بتسجيلات جلسات مؤتمر الأطراف، وتسجيلات جلسات الهيئات الفرعية إن أمكن، **[وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة].**

تعديل النظام الداخلي

المادة ٦٠

لمؤتمر الأطراف أن يعدل هذا النظام الداخلي بتوافق الآراء. **[وإذا ما استُنفدت كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء ولم يحدث أي اتفاق فإنه يتم، كملاذ أخير، اعتماد التعديل بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة في الجلسة.]**

أسبقية الاتفاقية

المادة ٦١

إذا حدث أي تعارض بين أي من أحكام هذا النظام وأي من أحكام الاتفاقية تكون الأسبقية لأحكام الاتفاقية.

[١] لا ينطبق هذا إلا إذا تم تعيين منظمة الصحة العالمية أمانة دائمة للاتفاقية.

الملحق ٢

أعضاء مكتب الفريق العامل الحكومي الدولي المعني باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وأعضاء أمانة منظمة الصحة العالمية

أعضاء المكتب

الرئيس

السيد ل. ف. دي سيكاس كوريا (البرازيل)

نواب الرئيس

جنوب أفريقيا (السيدة ب. لامبير)

الولايات المتحدة الأمريكية (السيد د. إ. هوهمان)

الهند (السيد ج. ف. ر. براسادا راو)

تركيا (السيدة أ. ساف)

جمهورية إيران الإسلامية (السيد ب. سعدات)

اليابان (السيد س. سومي)

أعضاء أمانة منظمة الصحة العالمية

الدكتور جونغ – ووك لي، المدير العام

السيد دنيس ج. أتكين، مدير مكتب المدير العام

الدكتور ب. ب. كين، مدير إدارة تصريف الشؤون

السيد ت. توبينغ، المستشار القانوني

السيد ج. ل. بورتشي، كبير الخبراء القانونيين، مكتب المستشار القانوني

الدكتور ف. ك. كوستا إ. سيلفا، مدير مبادرة التحرر من التبغ

الدكتور د. و. بيتشر، منسق، اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدكتور أ. أديدي، مستشار، مبادرة التحرر من التبغ

الدكتور ك. كومر، مستشار، مبادرة التحرر من التبغ

المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية

الدكتور ش. مارينغو، المستشار الإقليمي، لشؤون مكافحة الإدمان، المكتب الإقليمي لأفريقيا

الدكتور أ. بيروغا، المستشار الإقليمي، بشأن التبغ والكحول والمخدرات، المكتب الإقليمي للأمريكتين

الدكتور خ. رحمن، المستشار الإقليمي، لمبادرة التحرر من التبغ، المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا

الدكتور هـ. نيكوغوزيان، المستشار الإقليمي، لمبادرة التحرر من التبغ، المكتب الإقليمي لأوروبا

السيدة ن. عبد اللطيف، المسؤول التقني، لمبادرة التحرر من التبغ، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

السيد ب. فيشبيرن، المستشار الإقليمي، لمبادرة التحرر من التبغ، المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ

الملحق ٣

A/FCTC/IGWG/1/Decision 1
٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ،

بعد أن اجتمع في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بجنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، بمشاركة ١٢٩ دولة عضواً ومنظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

وإذ يعرب عن تقديره للأمانة نظراً للمستوى الممتاز للترتيبات والوثائق التي أعدتها للاجتماع؛

وبعد أن بحث كل بند من بنود جدول أعماله وما يتصل به من وثائق، وإذ أدلى بعدد من التعليقات والاقتراحات الكتابية والشفوية،

١- **يعطي** تعليماته للأمانة بأن تعد تقريراً كاملاً يشمل مجموعة الاقتراحات والمقترحات التي طُرحت أثناء المداولات، مع تسليط الضوء على المجالات التي يبدو أن تلاقي الآراء ممكن فيها، ومع تحديد المجالات التي ينبغي مواصلة العمل فيها؛

٢- **يطلب إلى** الأمانة أن تعدّ نسخاً منقحة فيما يتعلق بالبندين اللذين اقتُرحت بشأنهما مسودتان للنظام، مع بيان البدائل التي عُرضت أثناء المداولات؛

٣- **يقرر** أنه، من أجل الاضطلاع على نحو تام بولايته المحددة في الفقرتين ٧ و٨ من القرار ج ص ع٥٦-١، وعملاً بأحكام الفقرة ١٠-٣ من القرار، سيتعين عقد اجتماع ثانٍ، على الأقل، من أجل استكمال تقريره الذي سيقدم إلى مؤتمر الأطراف طبقاً لأحكام الفقرة ٧؛

٤- **يطلب إلى** المدير العام، دون الإخلال بأحكام الفقرة ١٠-٤ من القرار ج ص ع٥٦-١، أن يتخذ الترتيبات اللازمة لعقد ذلك الاجتماع الذي يفضل أن يُعقد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، وأن يبلّغ الدول الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي والمراقبين بهذه الترتيبات من خلال القنوات العادية.

= = =